

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٤٩

الخميس، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يوريكا (كرواتيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد شوركين

إندونيسيا السيد ناتاليغاوا

إيطاليا السيد مانتوفاني

بلجيكا السيد غرولز

بنما السيد آرياس

بور كينا فاسو السيد تيندرريبوغو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد ليو تسن من

فرنسا السيد ريبير

فيت نام السيد بوي ذي غيانغ

كوستاريكا السيد ويسلدر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ساورس

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-65911 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس

بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إسرائيل، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، باكستان، البرازيل، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كوبا، لبنان، المغرب، النرويج واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد شاليف (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس

بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، موجهة من القائم بأعمال المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/794 ونصها كما يلي:

”أتشرف بأن أطلب أن يوجه المجلس، جريا

على الممارسة المتبعة، دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة

مجلس الأمن التي ستُعقد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية) وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من سعادة السيد بول بادجي، الممثل الدائم للسنغال، يطلب فيها دعوته، بصفته رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بول بادجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

متين ينقلنا عبر الفترة الهشة الماثلة. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون الأولوية لضمان الهدوء في غزة وما حولها وتحسين الظروف الإنسانية بشكل عاجل. إن قرار جامعة الدول العربية لتأمين عدم وجود فراغ على الجانب الفلسطيني، ودعم الحكومة الفلسطينية الشرعية والسعي إلى تحقيق وحدة فلسطينية يستوجب الدعم. ومن المهم بشكل حيوي السعي إلى اتخاذ إجراءات محددة لمواصلة تحسين الظروف على الأرض في الضفة الغربية. وعلينا أن نحمي ونحفظ المسارات الثلاثة لأنابوليس، والدفع قدما حيثما أمكن، وهي المفاوضات وبناء المؤسسات وتنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق، وتهيئة الظروف لتحقيق دفعة حاسمة الأهمية للسلام في عام ٢٠٠٩.

واسمحوا لي أن أتناول أولا الحالة في غزة وحولها. قبل ستة أشهر من اليوم، بدأ إنفاذ التهدئة التي تم التوصل إليها بوساطة مصرية. وبعد فترة وصل فيها عدد الضحايا من المدنيين إلى أبعاد مزعجة، تمتع الفلسطينيون والإسرائيليون بفترة هدوء خالية من الإرهاب والعنف اليوميين، ولا شك أن العديد من أرواح المدنيين قد أنقذت.

ولكن خلال الأسابيع الستة الماضية، تعرض ذلك الهدوء لتحذ خطير. ومنذ قدم السيد باسكو إحاطته الإعلامية للمجلس في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سقط أربعة قتلى فلسطينيين، من بينهم طفلان، في غزة وجرح ١٨ شخصا آخرين. وجرح ثمانية جنود إسرائيليين وأربعة مدنيين بهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون التي زاد عددها على ١٣٠ قذيفة، ٣٠ منها خلال اليومين الماضيين، وقد أطلقت من غزة على بلدات إسرائيلية وعلى معابر يتعين أن يمر منها المدنيون وموظفو الأمم المتحدة وأفراد العمل الإنساني وكل البضائع التي تدخل إلى القطاع. وإننا ندين الهجمات الصاروخية وندعو إلى وقفها فورا.

أدعو السيد بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. أعطي الكلمة الآن للسيد سيرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية للمجلس بعد يومين من اتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). ويرحب الأمين العام بهذا القرار الهام الذي يأتي في حينه، ويجسد المبادئ التي يجب أن يقوم عليها السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد جاء القرار بعد يوم واحد من تأكيد المجموعة الرباعية على الحاجة إلى تعزيز العملية السياسية والتصدي للتحديات الصعبة على الأرض. كما ترأس الأمين العام اجتماعات للمجموعة الرباعية مع أعضاء في جامعة الدول العربية وممثلين لها في إطار التعاون الضروري للبحث عن السلام في المنطقة. وقد وجه المجتمع الدولي رسالة واضحة وموحدة عن التزامه بعدم الرجعة عن العملية المؤدية إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة.

واستمرت الاستعدادات للانتخابات العامة الإسرائيلية المقرر إجراؤها في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وتحللها قيام أحزاب سياسية عديدة بإجراء انتخابات أولية. ويتم تنصيب إدارة جديدة في الولايات المتحدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وهناك أيضا تحديات داخلية على الجانب الفلسطيني نحن إذا في فترة انتقال. والأولوية الفورية هي استمرار العملية خلال فترة الانتقال من خلال بناء جسر

تلقي دخلهم على الغذاء. وتفيد التقارير أيضا بحدوث نقص في بعض المواد الغذائية والغاز المستخدم في الطهي. والقيود المفروضة على دخول النقد إلى غزة حالت دوت استلام المستفيدين من المنظمات الإنسانية، والعاملين في السلطة الفلسطينية والمتقاعدين لرواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية وإعانات الضمان الاجتماعي واضطرت الأونروا إلى وقف صرف المساعدات النقدية لـ ٩٤ ٠٠٠ من المستفيدين. وقد خفف من حدة الأزمة حاليا تحويل لمرة واحدة بقيمة ١٠٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد، ولكن كما شددت رسالة ممثل المجموعة الرباعية بليز ورئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هناك حاجة لوجود آلية يمكن التنبؤ بها للتحويلات النقدية.

إن التخفيضات في استيراد الوقود قد نتج عنها انقطاع الكهرباء بشكل منتظم في كل أنحاء غزة. وتصل المياه إلى نصف سكان مدينة غزة مرة واحدة في الأسبوع فقط ولساعات قليلة، وتصل المياه إلى مناطق أخرى من غزة لساعات قليلة كل يومين على التناوب. وقد بقي العمل معلقا في مشاريع للأمم المتحدة بقيمة أكثر من ١٥٠ مليون دولار، بما فيها ستة مشاريع ذات أولوية حددها الأمين العام في أيار/مايو، وذلك بسبب النقص في المواد.

وقد أجهل الأمين العام شواغله إزاء الظروف في غزة في رسالة قدمت إلى زملائه في المجموعة الرباعية في الأسبوع الماضي. إننا نرحب بدعوة المجموعة الرباعية إلى ضمان تقديم الإمدادات الإنسانية بشكل متواصل، بما في ذلك الأغذية والوقود والأدوية والماء والمواد اللازمة لصيانة الصرف الصحي، إلى سكان غزة. كما أكدت المجموعة الرباعية من جديد دعوتها السابقة لإسرائيل بالسماح بدخول المواد الكافية لتيسير استئناف العمل في مشاريع الأمم المتحدة ومشاريع المانحين الأخرى التي توقف العمل فيها. ونواصل مساعيها من أجل اتصالات وتعاون أكثر فعالية مع حكومة

إن الجهود المصرية مستمرة للمحافظة على الهدوء وتمديد التهدئة. ومن خلال الاتصالات المستمرة التي نجريها في القاهرة وإسرائيل وغزة، نعمل على دعم تلك الجهود بقوة. وخلال الأيام الماضية، كان هناك تصعيد في لهجة الخطاب واستمرار لأعمال العنف، مع تزايد إطلاق الصواريخ واستئناف الغارات الجوية الإسرائيلية. إنني أشعر ببالغ القلق إزاء البيانات الصادرة عن حماس التي تعلن انتهاء التهدئة اليوم وتثير التساؤلات حول تجديدها. إن تصعيدا كبيرا للعنف ستكون له عواقب خطيرة على حماية المدنيين في إسرائيل وغزة، وعلى رفاه السكان المدنيين في غزة وإمكانية استمرار الجهود السياسية. وباسم الأمين العام بان كي - مون أوجه اليوم نداء مباشرا وعاجلا للالتزام بالتهدئة وتمديدتها.

كما إنني أوجه نداء قويا لاستمرار احترام المبادئ الإنسانية الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرضت قيود شديدة على وصول البضائع القادمة إلى القطاع، بالإضافة إلى الدبلوماسيين، وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ومثلي الصحافة الدولية. وخلال الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، دخلت ٦١٤ شاحنة محملة بالإمدادات إلى غزة، أي بمتوسط ٢٩ شاحنة يوميا. وكان المتوسط اليومي في تشرين الأول/أكتوبر ١٢٣ مقابل ٤٧٥ في أيار/مايو من العام الماضي. وقد أدخلت كميات صغيرة من الإمدادات إلى غزة عن طريق البحر.

إن مستوى الإغلاق الذي لم يسبق له مثيل لممرات العبور إلى غزة قد سبب مشقة لا يمكن قبولها للسكان المدنيين. واعتبارا من اليوم، اضطرت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مرة أخرى إلى وقف توزيع المواد الغذائية تماما في الوقت الراهن. وأدت الزيادات في الأسعار إلى أن ينفق سكان غزة حاليا ما يقارب

بغية إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الوطنية الشرعية.

وأحاطت المجموعة الرباعية علما بذلك الموقف في الاجتماع الذي عقده يوم الاثنين، مجددة تأكيد مبادئها المعروفة جيدا، ومشددة على أن استعادة الوحدة الفلسطينية، استنادا إلى التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ستكون خطوة هامة إلى الأمام. وقد أكد قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) على الأمر ذاته. وأحث حماس على الاستجابة لتلك المناشدات. ولن يكون في مصلحة الشعب الفلسطيني تحدي الأركان الأساسية للشرعية الفلسطينية والتطلعات الوطنية.

وأنتقل الآن إلى الحالة في الضفة الغربية، التي شهدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مصرع اثنين من المتشددين فلسطينيين وإصابة ٧٩ مدنيا بجراح أثناء أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الدفاع الإسرائيلية والمستوطنون. ومعظم تلك الإصابات وقع خلال مظاهرات احتجاج على الجدار العازل. وعلى الرغم من الصعوبات في الميدان، فإن جهود السلطة الفلسطينية، ودعم المانحين الذي لم يسبق له مثيل وتحسن التعاون الأمني الإسرائيلي - الفلسطيني، تعزز الأمن وتهيئ الآفاق لتحقيق تحسينات اقتصادية. وأواصل العمل بشكل وثيق مع رئيس الوزراء فياض لدعم تلك الجهود الرامية إلى تمكين الفلسطينيين ذاتيا، وتشجيع الإسرائيليين على اتخاذ تدابير أكثر شمولاً لتعزيزا لتلك الجهود، من أجل تحقيق تحول نموذجي على أرض الواقع.

وتواصل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية جهودها لفرض القانون والنظام، والوفاء بالتزامات خارطة الطريق بشأن بسط الأمن على جميع أنحاء الضفة الغربية. وتستمر الجهود في جنين ونابلس، حيث نشرت القوات في

إسرائيل لتأمين قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ البرامج المأذون بها لصالح السكان المدنيين.

كما أننا نكرر تأكيد دعوة المجموعة الرباعية إلى إطلاق سراح العريف شاليط فورا. ولم يبلغ عن أي تقدم في الجهود لإطلاق سراحه مقابل الإفراج عن سجناء فلسطينيين، ولم يُسمح لمنظمة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إليه طوال فترة احتجازه المستمرة منذ ٢٨ شهرا.

ولم يتمكن الحجاج المسلمون في غزة من أداء الحج في مكة قبل عيد الأضحى هذا العام نتيجة لخلافات فلسطينية داخلية. وقد أمنت السلطة الفلسطينية تأشيرات دخول لقرابة ٣٠٠٠ حاج، ولكن حماس منعت خروجهم من معبر رفح.

لقد عرضت بالتفصيل الأبعاد الأمنية والإنسانية والإنمائية للأزمة في غزة، ولكنها أيضا أزمة سياسية حادة تهدد الأساس الموحد الذي يجب أن تقوم عليه دولة فلسطينية في المستقبل، ويقوم عليه حل الدولتين ذاته.

وفي يوم الأحد الماضي، في مناسبة الذكرى السنوية الحادية والعشرين لحركة حماس، رفض هنية زعيم حماس بقاء الرئيس عباس في منصبه ريثما يتم حل الانقسام الداخلي. وبينما دعا إلى إعادة الوحدة الفلسطينية، إلا أنه فعل ذلك على أساس رفض الاتفاقات الموقعة والالتزامات التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية. وقد طرح الرئيس عباس علنا إمكانية الدعوة إلى الانتخابات ما لم تتحقق المصالحة.

وعندما اجتمع وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، دعوا الرئيس عباس إلى الاستمرار في منصبه ريثما يتسنى إجراء مصالحة فلسطينية وانتخابات رئاسية ونيابية متزامنة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وأكدوا على الشروط الأساسية لهذه المصالحة، وعلى استمرار دعمهم للجهود الرامية إلى تحقيقها،

ويتمثل التحدي العام في اتخاذ الخطوات التصاعدية التي نفذت وتكثيفها وجعلها تحويلية. ويكمن عنصر أساسي في اتخاذ المزيد من الإجراءات لتنفيذ تدابير ممثل المجموعة الرباعية بلير، بما في ذلك المراعاة التامة للوقف الاختياري لهدم المنازل، واتخاذ خطوات إضافية في شمال الضفة الغربية، ومواصلة رفع قيود محددة على الحركة، واتخاذ إجراءات لبناء الثقة في القدس الشرقية، والمزيد من التدابير في المنطقة جيم.

ويتمثل عنصر أساسي آخر في اتخاذ إجراء بشأن الالتزامات بموجب خارطة الطريق. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استمر نشاط الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في معظم المستوطنات في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، ولا تزال المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية مغلقة. وخلافا لفتوى محكمة العدل الدولية، لا يزال بناء الجدار العازل مستمرا داخل الأرض الفلسطينية منحرفا عن الخط الأخضر.

وما زلنا ندعو إسرائيل إلى أن تنفذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق. ونحث أي حكومة إسرائيلية جديدة على أن تتناول على نحو حاسم مسألة توسيع المستوطنات، التي تهدد حل الدولتين ذاته. كما يجب أن تحجم إسرائيل عن اتخاذ إجراءات أحادية في القدس من شأنها أن تغير الوضع القائم أو تقوض الثقة.

ونرحب بإجلاء قوات الأمن الإسرائيلية للمستوطنين من متزل في الخليل في ٤ كانون الأول/ديسمبر. ونحث إسرائيل على اتخاذ مزيد من الإجراءات لإزالة مواقع الاستيطان المتقدمة وفقا لخارطة الطريق، والتصدي للتهديد المتزايد الذي يشكله تطرف المستوطنين. وقد اتضح هذا التهديد في أعقاب عملية الإجلاء في الخليل، عندما تظاهر المستوطنون وأنصارهم عبر أرجاء المدينة تحت مراقبة قوات

الخليل قبل عدة أسابيع وبدأ نشر قوات في بيت لحم قبل الاحتفالات بعيد الميلاد.

وعلى الرغم من العوائق الـ ٦٢٠ أمام الحركة والوصول التي لا تزال قائمة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بدأ تخفيف القيود المفروضة على المنطقة المحيطة بنابلس اعتبارا من ٧ كانون الأول/ديسمبر. ونشجع بشدة على اتخاذ مزيد من الخطوات للتخفيف من القيود المفروضة على الحركة والوصول، بالنظر إلى ما تحقق من تحسينات هامة في مجال الأمن في الميدان. كما نرحب بإطلاق سراح ٢٢٧ من السجناء الفلسطينيين، يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر، كبادرة تجاه الرئيس عباس.

وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقيم معرض تجاري في جنين، حضره نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني. وجاء زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ فلسطيني من مواطني إسرائيل إلى جنين في تلك المناسبة - وهو أكبر تدفق من نوعه إلى جنين خلال أكثر من سبع سنوات. وعرض مؤتمر للاستثمار في لندن، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، استضافه رئيس الوزراء غوردن براون بحضور رئيس الوزراء فياض وممثل المجموعة الرباعية بلير وشخصيات فلسطينية ودولية من أوساط المال والأعمال، شركات تجارية جديدة، أقيمت منذ مؤتمر الاستثمار الذي عقد في بيت لحم في أيار/مايو، وأقيم المزيد من هذه الشراكات.

وقد انتهت السلطة الفلسطينية من وضع وتقديم ميزانيتها لعام ٢٠٠٩، وهي ميزانية تتوقع استمرار التسويات والإصلاحات المالية، وتتوخى تحقيق تحول في النفقات من البنود المتكررة إلى المشاريع الإنمائية، لا سيما المشاريع المجتمعية. وهناك حاجة ماسة إلى تأمين تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لسد عجز الميزانية المتكرر في عام ٢٠٠٩.

على الصعيدين الوطني والمحلي لتحقيق قدر من الاستقرار في البلد ظلت قائمة عموماً. غير أن عدداً محدوداً من الحوادث الأمنية المتفرقة وقع في أنحاء البلد، وتم احتواؤها جميعاً دون مزيد من العنف.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، تبادل لبنان وسورية الوثائق الرسمية بشأن موقعي سفارتيهما المقبلتين في دمشق وبيروت. واستمرت زيارات مسؤولين وزعماء أحزاب لبنانيين إلى سورية. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد وزير الداخلية في لبنان محادثات مع نظيره السوري في دمشق بشأن مسائل التنسيق الأمني. واتفق الوزيران على إنشاء لجنة متابعة وتنسيق المسائل الأمنية بين البلدين. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام قائد الجيش اللبناني، العماد قهوجي، بزيارة إلى سورية وناقش التعاون بين جيشي البلدين مع نظيره ومع الرئيس الأسد. وقام عضو البرلمان اللبناني، ميشال عون، قائد حركة الوطنيين الأحرار، بزيارة إلى سورية دامت خمسة أيام.

وبموجب قانون الانتخابات الذي اعتمد في وقت سابق من هذا العام، عين الأعضاء العشرة في لجنة الإشراف على الحملة الانتخابية، المكلفة بكفالة الامتثال للأحكام التنظيمية المتعلقة بتمويل الحملة والتغطية الإعلامية، خلال اجتماع مجلس الوزراء في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي سياق الاستعداد للانتخابات التشريعية التي ستجرى عام ٢٠٠٩، استمرت الاتصالات فيما بين الزعماء السياسيين اللبنانيين البارزين، سعياً للتخفيف من حدة التوترات. فقد عقد مثلاً، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اجتماع بين زعيم تكتل الأغلبية، عضو البرلمان سعد الحريري، والأمين العام لحزب الله، وذلك لأول مرة خلال ٣٠ شهراً.

وبينما تستمر عمليات إزالة الأنقاض من مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين وإعادة تعميره، لا يزال نقص

الأمن الإسرائيلية، وقوات الأمن الفلسطينية بعد ذلك، وهاجموا المدنيين الفلسطينيين، وأحرقوا ودمروا السيارات والمنازل والمباني العامة، وانتهكوا حرمة المساجد والقبور، واقتلعوا أشجار الزيتون. وندين إدانة قاطعة أعمال العنف تلك، التي جرح فيها ١٤ من الفلسطينيين. وأرحب برد فعل المجلس بشأن تلك المسألة، وأذكر إسرائيل بواجبها المتمثل في حماية السكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال.

وكنّت على اتصال شخصياً بمحافظ الخليل والسلطات الإسرائيلية خلال الأزمة لدعم الجهود الرامية إلى إنهاء العنف. وأشيد بضبط النفس الذي أبدته قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وبما بذلته الأطراف من جهود لكفالة احتواء ذلك الحادث. وأنهو بالتنديد القوي لرئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت بهجمات المستوطنين.

وأنتقل الآن إلى مسألة السعي إلى تحقيق الاستقرار وإحلال السلام على الصعيد الإقليمي، حيث أجريت بشأنهما مشاورات في دمشق وعمان والقاهرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تجر أي جولات أخرى من المحادثات الإسرائيلية - السورية غير المباشرة، غير أننا نتطلع إلى مواصلة وتكثيفها. ولا تزال الحالة في الجولان السوري المحتل هادئة، لكن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي مستمر.

وبُذلت جهود هامة تشجيعاً لسلام إقليمي شامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الرسالة المشتركة الموجهة إلى رئيس الولايات المتحدة المنتخب، أوباما، من الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وعمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، تؤكد التزام العالم العربي بالاقتراح الشامل الوارد في مبادرة السلام العربية.

وفي لبنان، كانت الحالة هادئة نسبياً خلال الشهر الماضي. فالمبادرات المختلفة التي اتخذها الزعماء السياسيون

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بأعماله بسرعة. ويرجى من المتكلمين الذين لديهم بيانات مطولة توزيع النص المطبوع، والإدلاء بنص موجز عند التكلم.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤكد مجددا شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المقتدرة لمجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة إلى المجلس. وإذ نقرب من نهاية عام ٢٠٠٨، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي وأودع أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لجهودهم الدؤوبة وإسهاماتهم الكبيرة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

نخاطب مجلس الأمن بعد يومين من اتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وهو أول قرار يتخذه المجلس بخصوص الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني خلال أكثر من أربع سنوات ونصف السنة على الرغم من بروز العديد من القضايا والأزمات الخطيرة في تلك الفترة كانت تستدعي من المجلس الاهتمام والتصرف العاجلين. وحال عجز المجلس عن الإعراب عن رأيه بشأن الحالة دون تمكينه من تأدية دوره الصحيح بموجب الميثاق لمعالجة قضية ذات أهمية مركزية لصون السلام والأمن الدوليين، مما ألحق الضرر بمصداقيته وحرماننا من إسهامه، وذلك على حساب جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام.

التمويل والاستجابة لنداءات إغاثة المشردين وتعمير المخيم مصدر قلق بالغ. وتشمل التعهدات الأخيرة مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ.

وكانت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة عموما خلال الشهر الماضي. وواصلت قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية القيام بأنشطة عملياتية منسقة في جميع أرجاء المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية خلال الشهر المنصرم.

وفي الختام، وبعد نحو عام من العمل بصفتي المبعوث الخاص للأمين العام متخذا القدس مقرا لي، نواصل أنا وفريق الموظفين في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إجراء اتصالات فعالة مع الأطراف، في المنطقة ومع الزملاء في المجموعة الرباعية، بغية احتواء الأزمات وإيجاد الحلول للشواغل الآنية في الميدان، لا سيما في غزة. ونواصل الامتثال للالتزامات والواجبات، وندعم الحوار والمفاوضات بشأن المسائل الرئيسية، وندفع قدما تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والآن، ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

وقد وُضع منهاج هام للسلام في عام ٢٠٠٨، وذلك بفضل الجهود التي بذلها الطرفان ودعم من المجتمع الدولي. ويكمن التحدي الآن في البناء على ذلك الأساس وتحويل وعد السلام إلى واقع. وأنا مقتنع بأن ذلك ممكن، بل ويجب القيام به. والعملية الدبلوماسية والتحسينات على أرض الواقع يجب أن يعزز كل منهما الآخر مع التحرك بسرعة إلى الأمام. إن تحقيق سلام شامل في المنطقة محوره إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل هو أمر ممكن وضروري ومُلح.

جانب قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد، التي تشكل أساس عملية السلام، جزء لا يتجزأ من عملية أنابوليس التي تخطى بتأييد دولي واسع والتي أكد المجلس على أنه لا رجعة عنها. ويجب بذل كل الجهود والتدابير العملية للمضي بتلك العملية قدما بطريقة من شأنها إيجاد حل لجميع المسائل الأساسية - بما في ذلك القدس والحدود واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات والمياه والأمن والسجناء - وتفضي إلى إبرام معاهدة سلام ووضع حد لعقود من الزمن رزح فيها شعبنا تحت نير الاحتلال والمعاناة بلا دولة.

والشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مثله الشرعي الوحيد، لا يزال عاقد العزم على تحقيق العدالة والعيش في سلام وأمن في وطنه، جنبا إلى جنب مع جيرانه. وفي الواقع، ومنذ إعلان الاستقلال قبل ٢٠ عاما، دأبت القيادة الفلسطينية على تكرار تأكيد التزامها بإجراء مفاوضات تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتحقيق حل الدولتين من أجل السلام. وبناء عليه، حافظت السلطة الفلسطينية على التزاماتها بحسن نية في إطار جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها وبذلت كل جهد ممكن لتنفيذ التزاماتها المترتبة بموجب خارطة الطريق وعملية أنابوليس.

مع أننا نعلم جميعا ما هو مطلوب لتحقيق السلام، فقد استعصى السلام علينا لفترة طويلة. وأي دراسة موضوعية للحالة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعملية السلام في العام الماضي تقود إلى النتيجة نفسها. وعلى الرغم من الآمال العريضة والزخم الذي ولده مؤتمر أنابوليس ومن إحراز تقدم في بعض المجالات، استمرت الحالة في التدهور ولم يحرز تقدم يذكر باتجاه السلام. ومرة أخرى، تأكد بشدة أن العملية السلمية والتطورات على أرض الواقع ترتبط ارتباطا وثيقا ويعزز بعضها بعضا. واستمرت التطورات السلبية في الميدان في تقويض الجهود

إن جهود مجلس الأمن الرامية إلى معالجة التطورات الحالية - بما في ذلك تكثيف المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، وفشل محاولات إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر، وتزايد عنف المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحالة التي عليها عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية - هي موضع ترحيب وإشارة يعيد بها المجلس تأكيد سلطته وعزمه على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في الدفع بتسوية سلمية.

لقد كنا دائما نطالب بمشاركة مجلس الأمن، وندعوه إلى تحمل مسؤولياته. ولذلك، وعلى الرغم من المآخذ الخطيرة بشأن عملية الاستبعاد والنطاق المحدود، نرحب باتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وعلاوة على ذلك، نحث المجلس مرة أخرى لا على إبقاء المسألة قيد نظره فحسب، بل ومتابعة قراراته ذات الصلة بفعالية وتنفيذها أيضاً، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والآن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، من أجل الإسهام إسهاما بشكل ملموس في تحقيق الحل القائم على دولتين الذي يشمل دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات الحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ١٩٦٧. ويجب أن يبقى ذلك ضمن أولويات المجلس لإيجاد حل عادل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. بما يعود بالفائدة الأكبر على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ومن شأن ذلك الحل أيضا أن يعزز على نطاق واسع آفاق السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي ذلك الصدد، نضم صوتنا إلى صوت الوزراء العرب والمجموعة الرباعية والعديد من أعضاء المجلس الذين شددوا على أهمية مبادرة السلام العربية وأهمية اغتنام الفرصة التاريخية التي توفرها لجعل تحقيق السلام والتعايش حقيقة واقعة في منطقتنا. إن هذه المبادرة وخارطة الطريق، إلى

العملية قدما نحو تحقيق الحل القائم على دولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق؟

وبينما نواصل انتظار هذا التقرير، نعلم جميعاً، بالطبع، ما حدث أثناء السنة منذ أنابوليس. إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، رغم الالتزامات التي قطعناها ودعوات المجموعة الرباعية المتكررة لها وواجباتها الواضحة بموجب القانون الدولي، مستمرة في التصرف في الميدان وكأنه ليست هناك عملية سلام ولا اتفاقات سابقة تم التوصل إليها، وكأنها تتمتع بحصانة من القوانين التي تحكم العلاقات الدولية، بما في ذلك في حالات الاحتلال الأجنبي.

وحتى فيما كان المجتمع الدولي يحتفل عقب أنابوليس، استمرت إسرائيل في سلوكها المنحرف، مواصلة سياساتها غير المشروعة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إلا أن مجلس الأمن والمجموعة الرباعية ظلا عاجزين أو غير راغبين في وضع حد لهذه السياسات الإسرائيلية ولتقديم الدعم البناء للطرفين في عمل ما يجب عمله لبلوغ السلام حقا.

وخلال الإعداد لأنابوليس وبشكل مستمر بعد ذلك، واصلت إسرائيل تشديد حصارها لقطاع غزة، في عقاب جماعي شامل للمدنيين الفلسطينيين هناك، واستمرت، بصفة خاصة في أوائل عام ٢٠٠٨، في استخدام القوة المفرطة ضد السكان، لتزيد حدة الوضع الإنساني المأساوي في غزة. ونكرر، هنا، أنه لا يوجد مبرر من أي نوع لهذا العقاب الجماعي غير المشروع للشعب.

وناشدنا المجلس في عدة مناسبات اتخاذ إجراء لإرغام إسرائيل على وقف هجماتها العسكرية، وكفالة حماية السكان المدنيين ووقف كل الإجراءات العقابية غير المشروعة التي تتسبب من خلالها في كارثة إنسانية في قطاع غزة.

المبدولة لدفع عملية السلام. وفي الوقت نفسه، ازدادت حدة التوترات وتردي الظروف الصعبة أصلا بسبب عدم احترام الالتزامات المترتبة على عملية السلام وعدم اتخاذ خطوات لبناء الثقة وتحسين الوضع على الأرض.

ونحن، إذ نتأمل في ذلك الواقع، يصبح لزاما علينا أن نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية. على الرغم من الوجود الدولي ووعود أنابوليس، وقيادة الولايات المتحدة، والالتزامات المتعهد بها وإعادة التأكيد على مبادرة السلام العربية ومختلف الجهود المبذولة الرامية إلى دعم عملية السلام - لماذا لم تتمكن من إحراز التقدم المطلوب؟ ما الذي حدث في العام الذي انقضى منذ أنابوليس وحال دون إبرامنا معاهدة سلام بحلول الموعد المستهدف في نهاية هذا العام، كما وعدنا؟

يتعين علينا أن نواجه الحقيقة وأن نختبر الواقع وأن نسعى للحصول على إجابات جادة. وبذلك وحده يمكننا تحديد ما وقع من أخطاء وما يجب عمله من الآن فصاعدا لتجنب ما حدث في الماضي من أخطاء وفشل متكرر وتدهور ولوضع عملية السلام على مسار معجل نحو تحقيق أهدافها المعلنة.

في ذلك الصدد، وافقنا على اقتراح المجموعة الرباعية بأن تقوم الولايات المتحدة بالإشراف على العملية ورصد التطورات على الأرض. ونفهم أن هناك تقريرا أعده الجنرال الأمريكي فريزر، لكننا لم نطلع عليه حتى الآن. ونرى أنه ينبغي أن يُعرض ذلك التقرير، على الأقل، على المجموعة الرباعية والمجلس، ليس لتوجيه أصابع الاتهام أو اللوم، وإنما للتعرف على العقبات التي تواجهنا حتى يمكننا إزالتها من طريق العملية. ويجب تحديد ما يلي. أولا، من الذي ينفذ التزاماته ومن ينفذها؟ ثانيا، ما الذي يتعين عمله لتهيئة الظروف المواتية على الأرض وبين الطرفين من أجل دفع

العوائق بما لا يقل عن ١٠٠ عائق إضافي في الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية بصفة خاصة. ومن المفارقات أن هذا حدث في نفس الوقت الذي كانت تشيد فيه تقارير كل الأطراف المعنية بجهود السلطة الفلسطينية لتعزيز القانون والنظام، بصفة خاصة في مدن مثل جنين، وفاء بالتزاماتنا وتأكيدا على أهمية ومزايا هذا التقدم والتعاون على الجبهة الأمنية. وأيضاً، حتى في الوقت الذي استمر فيه هذا التعاون الأمني، ظلت إسرائيل تشن الغارات وتنفذ الاعتقالات، مما يقوض جهودنا ويضمن، رغم الإفراج الأخير عن بعض السجناء، استمرار سجن ١١ ٠٠٠ فلسطيني على الأقل.

وعلى الأرض، تمخض كل هذا عن زيادة تجزؤ الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض مزيد من الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وزيادة الإحباطات والتوترات وإضعاف الأمل والإيمان بعملية السلام.

ومع استمرار هذه التعقيدات وهذا السلوك الذي يتناقض تماماً مع المطلوب للتوصل إلى حل عادل، يتحتم علينا أن نسأل: كيف يمكن أن نحقق ختاماً ناجحاً لعملية السلام في عام ٢٠٠٩؟ إننا نعتقد بأن المسؤولية تقع على عاتق المجموعة الرباعية ومجلس الأمن لوضع آلية عملية للتصدي لهذه المسائل، في وضع يرفض فيه طرف واحد بصورة متكررة الاستجابة للدعوات والوفاء بالتزاماته، فيزج بنا في عملية دورية بدون نهاية في الأفق. هذه الآلية ضرورية لمساعدتنا على تجاوز العقبات والخمول الحالي، وتفادي نفس الأخطاء والتدهور، والسماح لعملية السلام بالمضي قدماً نحو ختام ناجح.

حاولنا التحلي بروح بناءة من خلال تحديد ما الذي حال دون توصلنا إلى معاهدة سلام في عام ٢٠٠٨ ومن خلال الدعوة إلى بذل جهود جادة للتعامل مع المسائل التي

وقد شمل هذا دعوات متكررة لفتح المعابر الحدودية وتنفيذ اتفاق التنقل والعبور. لكن المجتمع الدولي لم يتمكن إلا من تقديم المساعدات الإنسانية المطلوبة بشدة، والتي تواصل السلطة القائمة بالاحتلال عرقلتها أيضاً بمنأى عن العقاب، وفشل في العمل بشكل حاسم على الجبهة السياسية لمواجهة هذه الأزمة وجعل إسرائيل تمثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وبعد أنابوليس فوراً تبين أيضاً أن إسرائيل تمضي في حملتها الاستعمارية، في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة. بل إن إسرائيل، فيما يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة والالتزامات التي قطعت في أنابوليس، ورغم نداءات المجموعة الرباعية المتكررة من أجل احترام التزامات خريطة الطريق بتجديد بناء المستوطنات وتفكيك المواقع الاستيطانية، فعلت العكس تماماً، بتسريع البناء والتوسع في المستوطنات والحدار، بصفة خاصة في القدس الشرقية.

ويقتضي هذا، بديهياً، رداً ملموساً من المجموعة الرباعية، التي يجب أن تضع آلية لجعل إسرائيل تمثل للدعوة إلى تجريد كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي. وعجزت المجموعة عن عمل ذلك بعث إشارة خاطئة إلى السلطة القائمة بالاحتلال، إذ سمح لها، من ناحية، بتكثيف الأنشطة الاستيطانية ومن ناحية أخرى وفر أرضاً خصبة لتصعيد الرعب والعنف والمضايقة والترهيب على يد المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية، كما رأينا في الأحداث المفزعة الأخيرة في الخليل.

والحال الآخر الذي أدى فيه غياب هذه الآلية إلى تقويض العملية هو مسألة نقاط التفتيش والقيود المفروضة على التنقل والعبور. ورغم التزامات أنابوليس والدعوات المتعددة للمجموعة الرباعية من أجل تسهيل التنقل والعبور، شهدنا تكثيفاً للقيود الإسرائيلية بذريعة الأمن، مع زيادة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، الحافل بالمطالب والمعقد. وأود أيضا أن أشكر السيد روبرت سري على إحاطته الإعلامية الوافية والهامية.

فيما نقرب من نهاية عام ٢٠٠٨، نستعرض عاما شهد إحراز تقدم كبير في إطار عملية أنابوليس. وفي الحقيقة، كان هذا العام عاما بناء للغاية بالنسبة لعملية السلام.

سمحوا لي أن أبدأ بتهنئة مجلس الأمن على اتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) قبل يومين فقط. يعرب هذا القرار عن الدعم القاطع للمفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، في إطار عملية أنابوليس. ووفقا للمبادئ التي وافق عليها الطرفان نفسها وقدمت إلى المجموعة الرباعية، فإن أي اتفاق سيكون خاضعا لتنفيذ خارطة الطريق، وأولا وقبل كل شيء للمبدأ الذي يشترط تفكيك البنية التحتية الإرهابية.

وفضلا عن ذلك، يتضمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) مبادئ إضافية هامة. فالقرار يؤيد - للمرة الأولى - المبادئ الثلاثة للمجموعة الرباعية بصفتها أساسا للشرعية الدولية ويدعم أية حكومة فلسطينية. وبذلك، يكون المجتمع الدولي قد بعث رسالة واضحة لا لبس فيها إلى حماس في غزة.

ويدعم القرار العناصر المعتدلة في المنطقة. ويتعين علينا ألاّ نسمح للمتطرفين في المنطقة باختطاف جدول الأعمال لمآرهم المتطرفة. ويلاحظ القرار بحق أنه لا يمكن أن يتحقق السلام إلاّ على أساس وجود التزام ثابت بنبذ العنف وبالحل القائم على وجود دولتين. وإضافة إلى ذلك، يطلب

عرقلت مرارا عملية السلام. وسيكون هذا أكبر إسهام لدعم عملية السلام ومساعدة الطرفين على دفع مفاوضاتهما الثنائية الجارية قدما. وهذا ما نعتقد أنه سيعزز فرصنا لتفادي الإحباط والفشل واليأس الذي سينجم عن استمرار هذا الصراع ولتحقيق السلام في النهاية في عام ٢٠٠٩.

لذلك، وحتى خلال الفترة الانتقالية الحالية، وفيما نحافظ بالتوقعات الكبيرة والآمال المعقودة في عملية أنابوليس، نتوقع من مجلس الأمن والمجموعة الرباعية الاضطلاع بمسؤولياتهما واتخاذ التدابير العملية المطلوبة لكفالة الوفاء بالواجبات، وضمان أن يحجم الطرفان عن اتخاذ أي خطوات تقوض الثقة أو تضر بنتيجة المفاوضات.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على أملنا في استمرار التقيّد بوقف إطلاق النار وأن يتم تمديده ليشمل الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تقديرنا لأشقائنا المصريين وأيضا لآخر اجتماع وزاري عربي على الجهود التي تبذل لمساعدتنا في تحقيق المصالحة الفلسطينية. وسنستمر في العمل بشكل متعاون مع أشقائنا المصريين من أجل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية بكل جوانبها، وهو هدف بالغ الأهمية لقضيتنا العادلة.

في الختام، أعرب عن عميق الأمل في أن يكون عام ٢٠٠٩ حقا العام الذي نبلغ فيه نهاية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ومأساة شعبنا بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، يقوم على أساس الحل القائم على دولتين. وتطلع إلى اليوم الذي يمارس فيه الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير؛ ويعيش في حرية وكرامة في دولة فلسطين الخاصة به والمستقلة وعاصمتها القدس الشرقية؛ وعندما نستطيع سويا فتح فصل جديد من السلام والأمن والتعايش السلمي في منطقتنا.

التجارة والتبادل التجاري بين إسرائيل والضفة الغربية بنسبة ٣٥ في المائة.

وكل هذه التطورات هامة. لكن، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لبناء قدرة فلسطينية فعالة من أجل تنفيذ المسؤوليات الفلسطينية تنفيذا تاما. وما زالت الأنشطة الإرهابية الجارية في الضفة الغربية تشكل تهديدا لإسرائيل وتتطلب منا أن نتصرف وفقا لذلك.

ما زالت إسرائيل ملتزمة بالقيام بنصيبها لتهيئة بيئة إيجابية على أرض الواقع؛ بيئة تشجع المعتدلين في المنطقة. واحتفالا بعيد الأضحى وكتدبير لبناء الثقة نحو السلطة الفلسطينية وقيادتها - محمود عباس وسلام فياض - أفرجت إسرائيل هذا الأسبوع عن ٢٣٠ سجيناً فلسطينياً محكوماً عليهم بالسجن.

وبهذه البادرة الأخيرة، تسعى إسرائيل إلى تكثيف حوارها المتواصل مع الشركاء الملتزمين بالمفاوضات والدبلوماسية، والمعارضين للإرهاب على السواء. ولكن ينبغي لتدابير بناء الثقة من قبل إسرائيل أن تقابلها تدابير من الفلسطينيين والعالم العربي الأوسع. فعلى العالم العربي مسؤولية، وهي بالتحديد، اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تيسر المفاوضات بين الطرفين، بما في ذلك رسالة واضحة ضد التحريض وعلى الإرهاب ودعمه.

وفيما تمكنت إسرائيل والسلطة الفلسطينية من تحقيق بعض الإنجازات الهامة، ما زالت هناك تحديات وعقبات خطيرة. فلقد شهد هذا الشهر هجوماً آخر بالصواريخ وقذائف الهاون التي أُطلقت على المدنيين في البلدات والمدن الإسرائيلية. وكان بلدي هذا العام هدفاً لعدد قياسي من الهجمات؛ فلقد أُطلق أكثر من ٢٩٠٠ صاروخ وقذيفة هاون من قطاع غزة على إسرائيل. وفي اليوم الذي اعتمد فيه مجلس الأمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، أُطلق على إسرائيل

القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) من دول منطقة الشرق الأوسط تهمة البيئة الملائمة للمفاوضات الثنائية. ويشمل ذلك الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي في المنطقة، بموازاة التقدم المحرز في العملية الثنائية.

ويكمن الاختبار الحقيقي الآن مع الأطراف على أرض الواقع. دعونا لا ننسى أن إسرائيل تعمل على مسارين رئيسيين. فإسرائيل، من ناحية، تحاول تعزيز السلام مع القيادة المعتدلة والمسؤولة في الجانب الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، تحارب منظمة حماس الإرهابية في قطاع غزة.

ورغم جهود الذين يروجون للتحريض والخوف والإرهاب، أظهر الإسرائيليون والفلسطينيون في المنطقة شجاعة متزايدة خلال الإثني عشر شهرا الماضية من المفاوضات. وقد أثرت هذه المفاوضات عن تغييرات هامة على أرض الواقع.

اسمحوا لي أن أنهو بعدد من التطورات الرئيسية. هناك تعاون متزايد بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية. وفي هذا الخصوص، يسّرت إسرائيل نشر قوات الشرطة الفلسطينية في جنين وفي المنطقة المحيطة بالخليل، إلى جانب افتتاح ٢٠ مركزاً إضافياً للشرطة الفلسطينية. ومدينة جنين - التي كانت ذات يوم بيئة خصبة لتوليد الإرهاب الانتحاري - أصبحت الآن نموذجاً للتعاون الأمني في الضفة الغربية.

هذا التقدم مهم، ولكن ينبغي النظر إليه في الإطار الأوسع لبناء قدرة قوات الأمن الفلسطينية. وتقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية معينة بدور هام في هذا الشأن. وفي السنة الماضية وحدها ارتفعت أجور الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢٥ في المائة؛ ووقفت

برح السلام هدفا بارزا لدولة إسرائيل. وأود أن أنقل، لجميع زملائي في الأمم المتحدة، تمنيات وفدي الخالصة بمناسبة الأعياد وبعام جديد مثمر.

السيد ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفدي المنسق الخاص على إحاطته الإعلامية. لقد استمعنا باهتمام شديد للسفيرين منصور وشاليف، وأشكرهما شخصيا على بيانتهما.

تأتي هذه المناقشة بعد وقت قصير من المناقشات التي أجراها مجلس الأمن يوم الثلاثاء. ومناقشة اليوم تتيح فرصة أكبر للاستماع إلى وجهات نظر الأطراف والدول الأعضاء الأخرى، كما أوضحنا أنفسنا في مناقشة المجلس السابقة. ولكن، اسمحوا لي أن ابدأ، كما فعل آخرون، بالترحيب باعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

منذ آخر اجتماع على مستوى الوزراء لمناقشة الشرق الأوسط في الصيف الماضي، شهدنا الزخم يتراكم باطراد نحو قيام مجلس الأمن بدور أكبر في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويعتبر القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) معلما هاما في سلسلة من القرارات، بما فيها ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وتحدد هذه القرارات، مجتمعة، أهداف السلام وإطار عملية السلام. ويشدد القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) على النقاط الرئيسية التي نعتقد أنها أساسية لإحراز التقدم صوب تسوية دائمة.

أولا، اسمحوا لي أنؤكد على أهمية البناء على المفاوضات الحالية، بما فيها المساران الإسرائيلي - الفلسطيني والإسرائيلي - السوري. ثانيا، يلزم أن يفني كلا الطرفين بالتزامهما بموجب خارطة الطريق. وهذا يعني، بالنسبة لإسرائيل، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد بناء المستوطنات وتحسين أوضاع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

١١ صاروخا. وفي يوم أمس وحده أطلق ٢٥ صاروخا من غزة على إسرائيل، سقط أحدها عند مدخل متجر كبير مزدحم.

وتستهدف هذه الهجمات المتواصلة من حماس المعابر الحدودية ومستودعات الوقود والطرق الأخرى الحيوية التي عادة تسمح بتدفق البضائع والمعونة الإنسانية إلى قطاع غزة. مع ذلك، تسلم إسرائيل بالحاجة إلى توفير المعونة الإنسانية لقطاع غزة، ونقوم بكل ما في وسعنا لتيسير عمل المجتمع الدولي.

وفي هذه اللحظة بالذات يظل العريف جلعاد شاليط أسيرا لدى حماس منذ ٩١٠ أيام وليال. وإنني بصغة إنسانية وأما، شعرت بالجزع عندما سمعت عن تظاهرة في مركز مدينة غزة احتفالا بمرور ٢١ سنة على تأسيس حماس. وقد تجمع ١٥٠.٠٠٠ شخص هتفوا وهللا في احتفال استهزأ بتعاسة جلعاد شاليط، وبمعاناة أسرته وبجنان شعب إسرائيل والناس في شتى أنحاء العالم. إننا نتوقع من المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لإعادة جلعاد شاليط إلى بيته سالما.

إن إرهابي حماس في قطاع غزة الذين يهاجمون إسرائيل دون هوادة لا يعملون بمفردهم. وإيران تظل بؤرة نشاط حماس الإرهابي المتواصل. في إيران، مثل سورية، تواصل بنشاط تقديم التدريب والأموال والمعدات لحماس، وأيضا لحزب الله على حدودنا الشمالية، وللعديد من المتطرفين الآخرين في المنطقة. وما زال يساور إسرائيل بالغ القلق من إعادة تسليح وإعادة انتشار حزب الله في لبنان - سواء شمالي نهر الليطاني أو جنوبه - في خرق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إسرائيل ملتزمة تماما بعملية السلام. ونأمل أن نتمكن في عام ٢٠٠٩ من دفع قضية السلام قدما في المنطقة. وما

وكلاهما في رأينا سيؤدي مرور الوقت إلى تحسن أمني لإسرائيل وتقليل لمظاهر التوتر.

وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا، وخاصة أنشطة إيران، يجعل ضرورة إحراز تقدم في مفاوضات السلام بين إسرائيل وجيرانها أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وتؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلت به المجموعة الرباعية هذا الأسبوع واستمرار عملها في التواصل مع الأطراف وتعبئة المجتمع الدولي. وستواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع هذه الأطراف في المنطقة وخارجها على تعزيز عملية السلام، وسنعمل في إطار مجلس الأمن بناء على المرجعية والتوجيه اللذين قدمتهما مشاركة المجلس وستظل تقدمهما لعملية السلام.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود قبل كل شيء أن أشكر المنسق الخاص سري على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية التي قدمها اليوم وأن أعرب عن تقديرني لحضور الممثل الدائم لفلسطين، السفير منصور، والممثل الدائم لإسرائيل، السفير شاليف، بيننا. وأود أيضا أن أعرب عن اتفاق بياني مع البيان الذي سيدلي به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

وتعرب إيطاليا عن ترحيبها باتخاذ القرار التاريخي ١٨٥٠ (٢٠٠٨) يوم الثلاثاء الماضي. ونثني على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لما أبدياه من قيادة في هذا الصدد، ونذكر تماما أهمية رسالة الدعم القوية لعملية التفاوض التي صدرت عن هذا المجلس. ويعتبر القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) برسالة رئيسية مؤداها: لا رجوع عن عملية أنابوليس؛ ولا مجال للنكوص. ولا غنى مطلقا عن التوصل إلى اتفاق شامل على شكل معاهدة سلام تنفذ بدون مزيد من المفاوضات استنادا إلى مبادئ خارطة الطريق.

وهو يعني، بالنسبة للفلسطينيين، إيجاد طريقة لإعادة توحيد صفوفهم بشأن المفاوضات وعدم العنف، ووقف حماس لهجماتها الصاروخية، والتحرك نحو مبادئ المجموعة الرباعية.

ثالثا، إنه يحدد ضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل، تعمل فيه جميع دول المنطقة والمجتمع الدولي الواسع على تهيئة أجواء مؤدية إلى المفاوضات. ونرحب بالإشارة المحددة في القرار إلى مبادرة السلام العربية والمشاركة العربية في عملية السلام التي تكمن وراء تلك المبادرة. وكما قال وزير الخارجية ميليباند في كلمته يوم الثلاثاء، سوف تتطلب تسوية الصراع في الشرق الأوسط أكثر من حل يستند إلى قيام دولتين؛ فهي تقتضي من إسرائيل وجميع الدول العربية أن تعيش جنبا إلى جنب في سلام.

ويلي قرار مجلس الأمن الرسالة البالغة الأهمية الموجهة مؤخرا من جامعة الدول العربية إلى الرئيس المنتخب أوباما التي تدعو فيها إلى حل شامل لعملية سلام الشرق الأوسط وتعلن استعداد العالم العربي للعمل مع إدارة الولايات المتحدة الجديدة في هذا الشأن. ويلي القرار أيضا إعلان الاتحاد الأوروبي الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ويشير فيه إلى دعم الاتحاد الأوروبي القوي للجهود الرامية إلى تحقيق حل تفاوضي ومشاركته في هذه الجهود. وتكسبنا تلك التطورات في جملتها الزخم اللازم لإحراز تقدم حقيقي في عام ٢٠٠٩ ونتطلع إلى أن يصدر التزام مبكر عن الإدارة القادمة للولايات المتحدة بالاستمرار في عملية السلام فور بدء ولايتها.

ولا تنفصل العملية السياسية عن الحالة في الميدان. ونرحب بتشديد القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) على تنمية القدرة الفلسطينية وتطوير مؤسسات الدولة الفلسطينية. وتواصل المملكة المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، دعمها للسلطة الفلسطينية في النهوض بقوات الأمن وبناء اقتصادها،

الثلاثية من أجل حل المشاكل على أرض الواقع، ومنع الحوادث والمضي في تحديد الخط الأزرق. وستواصل إيطاليا المساهمة بوحدها في القوة المؤقتة لضمان تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والحفاظة على وقف إطلاق النار. ونرى أن وجود القوة ما زال يتسم بأهمية حاسمة لاستقرار لبنان وأمن إسرائيل.

ونرجو أيضا أن تعترف سورية رسميا بسيادة لبنان على منطقة مزارع شبعا بتقديم تأكيد خطي ردا على طلب الأمين العام. كما نرجو أن تفي سورية ولبنان بالتزامتهما بتبادل السفراء وترسيم حدودهما المشتركة تمهيدا لترسيخ العلاقات الجديدة بين البلدين على نحو مبني على الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى المنسق الخاص سري على إحاطته الإعلامية الوافية عن الحالة في الشرق الأوسط التي قدمها اليوم.

وأود أن أعرب عن نقطتين رئيسيتين فيما يتعلق بمناقشاتنا. أولا، نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). فهو وثيقة إيجابية متطلعة إلى الأمام تسجل تأكيد مجلس الأمن والمجتمع الدولي لعدم إمكانية الرجوع عن المفاوضات الثنائية وتأييدهما لجهود الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق. وكما أشارت المجموعة الرباعية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، سوف ينتج السلام الدائم من تعزيز الطرفين المتبادل لجهودهما المبذولة على المسار السياسي في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتحسين الأوضاع في الميدان، وتنفيذ التزامهما بموجب خارطة الطريق. ويشدد القرار مجددا على أهمية الوفاء بتلك الالتزامات ويؤكد أنه لا ينبغي لأي من الطرفين أن يضطلع بأي نشاط يتعارض مع تلك الالتزامات. بمقتضى خارطة الطريق أو يستبق الحكم على

وقد كرسنا بياننا يوم الثلاثاء للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولن أعيد لذلك ما قلته في تلك المناسبة بشأن الحالة على أرض الواقع. وأود فقط أن أشير إلى اعتقادنا بأهمية دعم وتشجيع الأخذ بنهج بناء من جانب جميع دول المنطقة على جميع مسارات عملية السلام وأشد في هذا السياق على الإمكانات الكبيرة التي تنطوي عليها مبادرة السلام المقدمة من الجامعة العربية.

وأنقل الآن إلى لبنان. ونعرب عن سرورنا للتطورات المشجعة في عملية المصالحة الوطنية في لبنان. ونذكر مع ذلك أن استقرار البلد ما زال هشاً بسبب المشاكل الأمنية المستمرة والافتقار الشديد إلى إحراز تقدم في تشجيع المصالحة بين الفصائل المسيحية. ومن ثم تعد الانتخابات المقبلة خطوة حاسمة في عملية تحقيق استقرار الديمقراطية اللبنانية. ويحدونا الأمل في أن يتم ذلك في إطار حملة انتخابية سلمية وديمقراطية. ويمكن أن يساعد وجود مراقبي الانتخابات على الحد من التوتر والتأكد من سلامة السلوك في كل من المرحلة السابقة للانتخاب وفي أثنائها. وإيطاليا مستعدة للمساهمة في تكوين البعثة الأوروبية المحتملة تشكيلها، إذا ما كان ذلك بناء على طلب من جميع القوى السياسية اللبنانية ويلقى اتفاقا إجماعيا من حكومة السنيورة.

وتؤكد إيطاليا مجددا أملها في أن تسوى المشاكل المعلقة الخاصة بالأرض بين إسرائيل ولبنان على وجه السرعة. وفي هذا السياق، من الضروري بشكل عاجل بصفة خاصة أن تنسحب إسرائيل من الجزء الشمالي من قرية الغجر، لإنهاء حالات التوتر المستمرة في المنطقة وتحسين العلاقات السياسية الإسرائيلية اللبنانية، الذي هو شرط مسبق لمعالجة باقي المسائل المعلقة بين البلدين بشكل بناء. وهكذا نرى من الضروري أن تنفذ الخطة التي وضعتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأسرع ما يمكن. ونشجع كلا الجانبين على مواصلة التعاون مع البعثة في إطار الآلية

دون توريد الإمدادات الإنسانية والسلع الأساسية التي ستستمر بدونها معاناة الناس في غزة.

إن الولايات المتحدة، باعتبارها الدولة المساهمة الأكبر بالمعونة للشعب الفلسطيني، ملتزمة التزاما راسخا بالتيقن من تسليم المعونة الإنسانية. وهي تناشد مواصلة توفير الإمدادات الإنسانية لشعب غزة.

مع ذلك يجب ألا ينصرف نظر المجلس عن السبب الجذري للحالة الراهنة. ولئن كانت الأغلبية الساحقة من شعب غزة تريد ببساطة أن تواصل حياتها كالمعتاد، فإن حماس، التي اغتصبت السيطرة من السلطة الفلسطينية الشرعية، وجماعات أخرى، ما زالت تواصل التسبب في أعمال العنف بشنها أكثر من ٢٠٠ هجمة بالصواريخ والمدفعية في الشهرين الأخيرين على إسرائيل وعلى نقاط عبور المعونة الإنسانية إلى غزة، حسبما استمعنا إليه هذا الصباح من السيد سري.

وتطالب الولايات المتحدة بإنهاء فوري ودائم لهذه الهجمات، التي تشكل خطرا ماثلا يهدد السلم والأمن الدوليين. كما نطالب بتفكيك تام للبنية التحتية للإرهاب، استنادا إلى الواجبات المتفق عليها في خارطة الطريق. وتطالب الولايات المتحدة كذلك بالإفراج الفوري عن العريف جلعاد شاليط.

التقدم المتواصل في جنين، والانتشار الناجح للدوائر الأمنية الفلسطينية في الخليل مثالان جيدان لمقابل العنف في غزة. وتدلل هذه التطورات على أن الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن أن يعملوا معا في خدمة قضية السلام.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى لبنان بكلمة وجيزة. إن التنفيذ التام لقراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) حيوي حتى يتمتع لبنان بالسلام والأمن. وبالنسبة إلى إنشاء المحكمة الخاصة، بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٥٧

مفاوضات الوضع النهائي. وقد أوضحت الولايات المتحدة جيدا رأيها في شأن النشاط الاستيطاني والتزام السلطة الفلسطينية بتفكيك الهياكل الأساسية للإرهاب في أراضيها، وإصلاح دوائرها الأمنية وإنهاء التحريض.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، دعت المجموعة الرباعية إلى تكثيف المفاوضات لوضع حد للصراع وإنشاء دولة فلسطين التي تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل في أسرع وقت ممكن. وبموازاة ذلك، يشدد القرار على أن تتماشى تسوية الصراع مع الجهود المبذولة لتحقيق سلام إقليمي أوسع نطاقا وينوه بأهمية مبادرة السلام العربية. وكما أبلغت وزيرة الخارجية راييس المجلس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، "كما تمد الدول العربية أيديها إلى إسرائيل، فكذلك ينبغي أن تمد إسرائيل يدها إلى العرب" (S/PV.6045).

النقطة الثانية التي أود أن أبرزها اليوم هي ما يساورنا من قلق مستمر بشأن رفاه السكان الأبرياء في غزة وفي البلدات والمدن الواقعة في جنوب إسرائيل. وكما أوضحت المجموعة الرباعية في اجتماعها هذا الأسبوع، لا يمكن التوصل إلى حل دائم للحالة في غزة إلا بالوسائل السلمية. ومن الأمور المحورية في هذه العملية استعادة الوحدة الفلسطينية على أساس من التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والمُعترف به دوليا للشعب الفلسطيني، بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الالتزامات السابقة.

وأعربت المجموعة الرباعية، مرة أخرى في بيانها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عن قلقها من تعكير صفو الهدوء الذي ساد في غزة بفضل الوساطة المصرية في غزة، وأدانت الهجمات العشوائية على إسرائيل، وطالبت بوقف أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات على المعابر التجارية التي تحول

ولبلوغ تلك الغاية يدعو الاتحاد الأوروبي إلى المصالحة فيما بين الأطراف الفلسطينية. ولتحقيق ذلك، نؤيد جهود الوساطة المصرية وسندعم أي حكومة تحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية وتدعم بقوة مفاوضات السلام مع إسرائيل وتنعكس في سياستها وإجراءاتها مبادئ المجموعة الرباعية.

المسألة الثانية ذات الأهمية الرئيسية هي أن فرنسا، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، تتبنى نهجا شاملا لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، حسبما هو مبين في القرار. ونرحب في هذا الصدد بمحادثات السلام غير المباشرة بين إسرائيل وسورية برعاية تركيا ونشجع الطرفين على الدخول في محادثات مباشرة.

ونرحب أيضا بمبادرة السلام العربية، التي نؤمن بأنها توفر أساسا متينا مهما للسلام في الشرق الأوسط. وهي ستساعدنا أيضا في شمول المسارين السوري واللبناني في تفكيرنا، وهو ما نعتقد بأنه جوهري. إن المبادرة، من وجهة نظرنا، تدعو إلى التزام متواصل واسع وبناء من كل الأطراف المعنية.

لكن هذا الالتزام يفترض مسبقا تقوية الثقة المتبادلة، مما ينقلني إلى نقطتي الثالثة. لا يوجد إلا طريق واحد نحو الثقة المتبادلة - تغيير سريع وكبير في الميدان، مع التقيد بالالتزامات المتعهد بها بموجب خارطة الطريق، والمكررة، وعن حق، في القرار.

وفي هذا الصدد كانت السلطة الفلسطينية قد بذلت جهودا كبيرة فيما يتعلق بالأمن وإدارة الحكم وسيادة القانون، خاصة في جنين ونابلس والخليل. ومن الواضح أن ما ينبغي عمله ما زال كثيرا لوقف الإرهاب والعنف، بصرف النظر عن الطرف المرتكب للإرهاب أو العنف. مع

(٢٠٠٧)، لمحاكمة المسؤولين عن اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وآخرين، فإن الولايات المتحدة تساند بقوة التنفيذ التام لهذين القرارين. كما نحث الدول الأعضاء على التسرع بأموال إضافية لسد تكاليف السنتين الثانية والثالثة للمحكمة الخاصة، التي ستزاول أعمالها بصورة تامة في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

تقرير الأمين العام الأخير عن القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) عبّر بوضوح عن أهمية نزع سلاح حزب الله وإنهاء تهريب الأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية. ومع تقدم الحوار الوطني في لبنان نتطلع قدما إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ هذين العنصرين الأساسيين من عناصر القرارين.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أتقدم، قبل كل شيء، بالشكر للسيد سري على إحاطته الإعلامية ولمثلي فلسطين وإسرائيل على بيانتهما.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأن أؤكد على بضع نقاط رئيسية فيما يتعلق بعملية السلام.

أولا، نرحب باتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) يوم الثلاثاء، عندما تناول مجلس الأمن مرة أخرى المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية.

الاتحاد الأوروبي يشاطر الاعتقاد المنعكس في ذلك القرار بأن عملية التفاوض الإسرائيلية - الفلسطينية، الجارية منذ مؤتمر أنابوليس، لا رجعة فيها ويجب أن تحظى بأقوى دعم ممكن من أجل إبرام اتفاق سلام شامل في أسرع وقت ممكن. وهذا الاتفاق يجب أن يقضي بتأسيس دولة فلسطينية تشمل الضفة الغربية وغزة، وتكون قادرة على البقاء ومستقلة وديمقراطية وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعتترف بها، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

ذلك المساعدة الإنسانية وغير الإنسانية، ٥٤٠ مليون يورو في هذه السنة، وبهذا يكون الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مرة أخرى المساهم الأكبر للسلطة الفلسطينية.

ومما يتسم بالأهمية مواصلة العمل الذي بدأ في باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي في مؤتمر المانحين للدولة الفلسطينية. وقد تم حتى الآن دفع معونة للميزانية يصل مجموعها إلى ١,٧ بليون يورو، ومن مسؤولية المانحين الوفاء بالتزاماتهم.

دور المجتمع الدولي دور سياسي بطبيعته أيضا. وإن الاتحاد الأوروبي عقد عزمه على العمل من أجل تقوية دور الرصد للمجموعة الرباعية في الميدان، بالتعاون مع الولايات المتحدة وأعضاء المجموعة الرباعية الآخرين. وبغية النهوض بتسوية دائمة، قدم الاتحاد الأوروبي مرة أخرى، من دون الانخراط في المفاوضات أو الحكم مسبقا على نتائجها، برهانا على استعداداته عندما يحين الوقت للمساعدة في تنفيذ اتفاق سلام نهائي. ويذكر الاتحاد الأوروبي بأهمية التزام شركائه العرب التزاما متواصلا وواسعا وبناء.

أخيرا، وكما شدد عليه رؤساء الدول والحكومات في إعلان المجلس الأوروبي الصادر عن اجتماعه في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، "نحث الولايات المتحدة، تحت إدارتها الجديدة، على أن تنضم إلينا لجعل عملية السلام أولوية آنية ومركزية".

الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن السلام حتى يكون مستداما يجب أن يكون شاملا. ويكرر الاتحاد الأوروبي التزامه بحل جميع جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي، وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): لعل هذا هو أول اجتماع يُعقد لاستعراض الحالة في الشرق الأوسط،

ذلك، لا يمكن إنكار التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية من ناحية الأمن.

إننا نؤمن بأن هذا التقدم يستدعي من إسرائيل بادرات مقابلة، بدءا بمسألة المستوطنات. وتبعا لذلك، يذكر الاتحاد الأوروبي بأن من الضروري والملح وضع حد للمستوطنات يشمل التوسع الطبيعي، وكذلك التوسع داخل القدس الشرقية. وإن انتهاج أي سياسة أخرى سيلحق ضررا بمصداقية المفاوضات ويصدر حكما مسبقا على نتيجة المحادثات.

والقيود على السفر إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخلها يجب رفعها، تشجعا للتنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى. وإن الحالة الإنسانية في غزة تتطلب تحسينا جذريا، عبر مواصلة الهدنة، وإعادة فتح المعابر، وتوفير السلع والخدمات للسكان.

الوكالات المسؤولة عن توفير المساعدة، خاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، يجب ضمان قدرتها على أداء مهامها. أخيرا، من المهم الإفراج عن أكبر عدد ممكن من السجناء الفلسطينيين، مع إعطاء الأولوية للقصر.

إن الاتحاد الأوروبي يدين كل أشكال العنف، خاصة في غزة، وكذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل، الذي يجب أن يتوقف. والحرب على الإرهاب يجب أن تستمر بلا هوادة. والعريف جلعاد شاليط يجب الإفراج عنه دون قيد أو شرط.

رابعا، الطرفان ليسا وحدهما، بطبيعة الحال، من يتحمل المسؤوليات. ومن المرغوب فيه بنفس القدر أن يحشد المجتمع الدولي نفسه دعما للسلطة الفلسطينية. ولقد قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من نصيبه بمواصلة زيادة المعونة. فقد تجاوزت معونة الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني، بما في

الأطفال. ومن المؤسف أن منسق عملية السلام توقف عند الأسير الإسرائيلي الوحيد، ونسي أن يذكر هذا المجلس بأعداد الفلسطينيين المعتقلين، بمن فيهم أطفال ومنتخبون من الشعب الفلسطيني، صحيح أن إسرائيل أطلقت خلال نفس الفترة سراح ٩٩٠ فلسطينياً ولكنها اعتقلت ٩٥٠ فلسطينياً في الفترة نفسها.

هذه بعض الأرقام، وهي، بكل أسف، لا تقول كل شيء. لذا، سأعطي بعض الأرقام والتوضيحات، وسأستند فيها إلى مصادر وشهادات إسرائيلية.

أولاً، ما يتعرض له الفلسطينيون في الضفة الغربية في حياتهم اليومية من الامتهان وسوء المعاملة وتقييد الحركة والاعتداءات، والتمييز العنصري، سواء من قبل الجيش الإسرائيلي أو من قبل المستوطنين، وأورد هنا شهادة لمنظمة حقوقية إسرائيلية: "إن التمييز الذي تمارسه إسرائيل في الضفة الغربية يذكر أكثر فأكثر بنظام التمييز العنصري الذي كان سائداً في جنوب أفريقيا". ومصدر إسرائيلي آخر يقول:

"أما في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، فإن الوجود المكثف للمستوطنات في قلب الأراضي المحتلة، والسياسة إزائها، أوجدا حالة من الفصل والتمييز المؤسساتي، وجرى إفراغ مبدأ المساواة أمام القانون من محتواه. ففي المنطقة ذاتها، وتحت نفس السلطة، تعيش مجموعتان سكانيتان، تسري عليهما منظومتان قانونيتان منفصلتان ومختلفتان. حيث تحصل مجموعة واحدة على حقوق مدنية كاملة، أما الثانية فتفتقد إلى جميع هذه الحقوق. لقد قامت إسرائيل بشق منظومة متشعبة وعصرية من الطرق في الضفة الغربية، لكنها لاستخدام الإسرائيليين وحدهم، بينما يُجبر الفلسطينيون على التنقل بالأساس

بما في ذلك قضية فلسطين بعد مرور الذكرى السنوية الأولى لانعقاد مؤتمر أنابوليس. فقد انقضت سنة كاملة من المفاوضات، وقد يكون من المفيد لاستخلاص الدروس توضيح محصلة هذه السنة.

آخر ما نعرفه عن المفاوضات هو ما قاله السيد أحمد قريع، رئيس الوفد الفلسطيني للمفاوضات: "لا أعرف أن هناك أية اتفاقات أو أية إمكانية لاتفاق خلال هذه الفترة". ولكن ما نعرفه الجميع هو ما جرى على الأرض. ولا شك أن ما يجري على الأرض مؤشر لا يخطئ للإرادة السياسية ومدى الجدية في الوصول إلى اتفاق ينهي الاحتلال، ويضع حداً لمعاناة الفلسطينيين المستمرة منذ ستة عقود.

سيدي الرئيس، تكلم كثيرون بأرقام، وأريد أن أذكر، باختصار شديد، وبالأرقام، محصلة ما جرى على الأرض منذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧: زادت الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين خلال هذه الفترة بنسبة ٣٠٠ في المائة عما كانت عليه في الفترة المقابلة من السنة الماضية، حيث قام الجيش الإسرائيلي بأكثر من ١٧٠٠ عملية في الضفة الغربية، وأكثر من ٣٦٣ عملية في قطاع غزة، منها ١٩٥ عملية أثناء فترة التهدئة. أدت هذه العمليات إلى سقوط ٥٤٤ شهيداً، بينهم ٧١ طفلاً، وإصابة أكثر من ٣٦٢ شخصاً. وهدمت السلطات الإسرائيلية ٣٣٢ بيتاً للفلسطينيين، بينما سمحت ببناء ٢٢١٠ وحدات سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، ورفعت عدد الحواجز في الضفة الغربية لإعاقة الحركة أمام الفلسطينيين من ٥٢١ حاجزاً إلى ٦٣٠ حاجزاً، واستمرت في بناء الجدار، بما يستدعيه من مصادرة لأراضي الفلسطينيين كان آخرها منذ أيام مصادرة أراضي قرية عزون، علماً بأن ٨٤ في المائة من هذا الجدار يقع داخل أراضي الضفة الغربية، وكُثفت عمليات تهويد القدس، واستمرت سلطات الاحتلال في اعتقال أكثر من ١١٠٠٠ فلسطيني، بينهم مئات

المساعدات التي تقدّمها لأكثر من ٧٥٠.٠٠٠ فلسطيني، نتيجة نفاذ ما لديها من مؤن.

لا شك أن السلطات الإسرائيلية تفتح بين الحين والآخر بعض المعابر جزئياً. ولكننا نتساءل عمّا إذا كان الهدف دعائياً.

ونتيجة هذا الحصار شلل كامل في النشاط الاقتصادي، أصبح معه ٨٠ في المائة من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر؛ وانهارت كامل في خدمات المياه والصرف الصحي. فقد تعذر انتظام تشغيل محطات ضخ مياه الشرب، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، بكل ما لذلك من انعكاسات صحية وبيئية؛ وشبه انعدام للأدوية في المستشفيات. وتعثر في عمل المصارف، وتوقف متكرر لخطّة لكهرباء التي تزود القطاع بنحو ٥٠ في المائة من احتياجاته.

ماذا تسمى هذه الأفعال والممارسات؟ لا أعتقد أن ما قاله منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية: ”إن ما يجري في قطاع غزة خرق فاضح لحقوق الإنسان“ يمثل كل الحقيقة.

ثالثاً، تصاعد خلال هذه السنة، بشكل غير مسبوق، ما درج عليه المستوطنون في الضفة الغربية، تحت حماية الجيش الإسرائيلي، من التضييق على الفلسطينيين والاعتداء عليهم. وأريد أن أذكّر هنا بأن ٦٥٠ مستوطناً في الخليل، وهي مدينة يسكنها أكثر من ١٥٠.٠٠٠ فلسطيني، يقومون منذ سنوات باعتداءات شبه يومية على الفلسطينيين؛ يحتلون مساكنهم، ويحطمون ممتلكاتهم ويقومون بهذه الأعمال متى شاءوا ويوفر لهم الحماية ٢.٠٠٠ جندي إسرائيلي.

هذه باختصار شديد ملامح محصلة أنابوليس، توسّع في الاستيطان؛ ومزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين؛ ومزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان؛ ومزيد

في طرق ملتوية وخطيرة... وجهاز التخطيط الإسرائيلي يضع القيود على البناء والتطوير في المدن والقرى الفلسطينية، خلافاً للمرونة التخطيطية التي تتمتع بها المستوطنات الإسرائيلية. وكمية المياه المخصّصة للمستوطنات تمكّن من زراعة العشب الأخضر وإقامة أحواض السباحة، بينما يضطر جزء من الفلسطينيين إلى شراء مياه الشرب من ناقلات المياه.“

هذه شهادة من مؤسسة إسرائيلية. ونحن نتساءل ما الهدف من وراء هذه الممارسات في الضفة الغربية إن لم يكن جعل الحياة فيها لا تُطاق بالنسبة للفلسطينيين، ودفعهم إلى المغادرة والانضمام إلى ستة ملايين لاجئ فلسطيني، وإيجاد واقع يستحيل معه إنشاء دولة فلسطينية. ولست أنا الذي يقول هذا، بل إن منظمة حقوقية إسرائيلية تقول كذلك: ”إن التغيير الهائل الذي قامت به إسرائيل في خريطة الضفة الغربية يمنع أي إمكانية حقيقية لإقامة دولة فلسطينية...“.

ثانياً، الحصار المطبق الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على قطاع غزة. والكل يعرف أنه تم التوصل إلى تهدئة في حزيران/يونيه الماضي. التزم الفلسطينيون بما التزموا كاملاً. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، توغل الجيش الإسرائيلي في شرق غزة، وقتل ستة من الفلسطينيين في خرق آخر واضح وليس الأول للهدنة، وكان من الطبيعي أن يكون هناك رد فعل من الفلسطينيين.

ومنذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر طبق الإسرائيليون، أمام سمع العالم وبصره، حصاراً كاملاً على القطاع، براً وبحراً وجواً، حتى شاحنات الأونروا التابعة للأمم المتحدة مُنعت من الدخول. ولعلكم سمعتم اليوم إعلانها عن تعليق

وبالاقتران مع وجود اتفاقات أنابوليس، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية، يتوفر الآن إطار عمل للعملية ووسيلة لتحقيق الأهداف. إن التزام الجميع معروف جيدا ومسؤوليات الأطراف معروفة جيدا، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الثقة المتبادلة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يواكب ذلك بحزم وأن يواصل جهوده لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، بما في ذلك تعزيز قدراتها المؤسسية وتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وسكان غزة.

وعلى الصعيد الإقليمي نرحب بالهدوء العام السائد حاليا في لبنان نتيجة لجهود الأطراف اللبنانية. وهو يمكن له أن يستمر ويتعزز ما دام يجري تطبيق اتفاق الدوحة تطبيقا كاملا. ونحضر الأطراف بشكل خاص على التغلب على خلافاتها للإعداد للانتخابات في أيار/مايو ٢٠٠٩ بطريقة سلمية. وفي الوقت نفسه، فإن تحسن العلاقات بين لبنان وجيرانه من شأنه أن يساعد في ترسيخ السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها. ولهذا السبب نرحب بالمبادرات التي اتخذت في ذلك الصدد ونشجعها. ونحضر إسرائيل وسورية على المشاركة في نفس العملية لكفالة النجاح في المفاوضات غير المباشرة الجارية برعاية تركيا.

إن قدر بلدان المنطقة يحكم عليها بالعيش معاً، ولا بد لها من أن تتخذ التدابير اللازمة لتيسير تعايش يكفل السلم والأمن للجميع. وفي ذلك الصدد سيظل دور الأمم المتحدة هاما للغاية. ومن خلال قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإن منظومة الأمم المتحدة تقوم بمهمة قيمة لتثبيت الاستقرار في الشرق الأوسط. ومرة أخرى نوجه نداء لجميع الأطراف لكي تتعاون مع تلك القوات.

من التوسع في انتهاكات القوانين الدولية في سلطة الاحتلال. يحدث كل هذا بصمت من قبل هذا المجلس، يصعب تفسيره من قبل الضحية، إلا بالتواطؤ أو التحيز أو التمييز أو الازدواجية في المعايير. ألا ترون معي أن هذه الممارسات الإسرائيلية، وهذا الصمت من قبل مؤسسة مكلفة بالحفاظ على الأمن والسلم، لا يمكن إلا أن تغذي الحقد والكراهية المتبادلة، وتدفع إلى الإحباط واليأس؟ ومتى كان زرع الحقد والكراهية واليأس طريقا إلى السلام والتعايش؟

سيدي الرئيس، إذا كان هذا المجلس حريصا على توفير الحد الأدنى من الظروف الموضوعية لتحقيق السلام في المنطقة، يجب عليه، كحد أدنى، أن يدين الاستيطان، ويدعو إلى إيقافه، وأن يدعو إلى رفع الحصار فورا عن غزة. وعليه أن يأمر بإجلاء المتطرفين الذين استقروا في مدينة الخليل، ويوفر الحماية للفلسطينيين، ويحيل حالات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وشهادة السيد ريتشارد فولك، خبير الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، والأب ديزموند توتو، تستحق التذكير بها.

السيد تيندرينيوغو (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية. ويشكر وفدي أيضا ممثلي فلسطين وإسرائيل على مساهمتهما.

قبل يومين فقط اتخذ المجلس القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ويدعو ذلك القرار الهام الطرفين إلى الاستمرار في المفاوضات في إطار عملية أنابوليس. ولا يمكن أن يحقق هذا القرار غايته إلا بالمشاركة الحازمة من الطرفين والمجتمع الدولي. فبالعزم والتصميم يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن ينجحوا في إحلال سلام شامل وتعايش سلمي، بعد أن تمكنوا من مواصلة الاتصالات بصورة منتظمة خلال عام ٢٠٠٨.

من قبل في إعادة تنشيط عمل لجنة الاتصال المخصصة، ومناقشات الخطط الفلسطينية للإصلاح.

وتأييدا لهذين المتدين، عُقدت أربعة مؤتمرات وزارية على التوالي في أنابوليس وباريس وبرلين ولندن لتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم السياسي والاقتصادي للمفاوضات، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك مؤتمري المانحين اللذين عقدا في بيت لحم ولندن وخطط الانتعاش الاقتصادي التي وضعها طوني بلير بصفته ممثلا للمجموعة الرباعية.

وأخيرا، وبعد أن ظل مجلس الأمن لفترة أطول مما ينبغي رمزا للخلاف الذي يصيب المجتمع الدولي بالشلل، تذكر المجلس - مجلس أمننا - يوم الثلاثاء الماضي أنه يبقى المسألة قيد نظره. ولذلك نرحب باتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، لأنه يؤكد على مسؤولية المجلس عن المساعدة في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين لديهما مقومات البقاء وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وفي فترة انتقال أكثر هشاشة بشكل حتمي، تدعو بلجيكا، مع شركائها الأوروبيين، إلى المحافظة على هذا الالتزام الدولي. ويمكننا أن نبدأ بالتأكد من ألا يبقى اتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) إضافة تجميلية بدون مستقبل. وعلى العكس، ينبغي أن يؤدي القرار إلى تعزيز قدرة مجلسنا على تحمل مسؤولياته وفقا للميثاق والتأكد من تنفيذ قراراته السابقة.

وتتطرق ملاحظتنا الثانية لإعادة التأكيد على الالتزام الإقليمي في البحث عن تحقيق الاستقرار وإحلال السلام الكامل والعدل والدائم مع إسرائيل. وأشار القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) إلى أهمية مبادرة السلام العربية. ويمكننا مرة أخرى أن نشيد بالالتزام مقدمي المبادرة بإعادة التأكيد عليها في مؤتمر قمة الرياض الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٧.

إن العام الذي يوشك على الانتهاء شهد بعض التقدم في حل أزمات رئيسية في المنطقة. ومهما يكن عليه الأمر، لا يزال هناك العديد من التحديات. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بالدرجة الأولى نتمنى أن يبقى عام ٢٠٠٩ على روح أنابوليس بهدف إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

إن مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ينبغي أن يكون بوسعه أن يدعم الأطراف والعملية بطريقة أكثر التزاما وأكثر وضوحا وملموسة بدرجة أكبر.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر السيد سيرى على إحاطته الإعلامية المفيدة والمفصلة وأشكر زميلي الإسرائيلي والفلسطيني على بيانتهما.

بعد يومين من مناقشة ركزت على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى الرغم من استمرار قلقنا إزاء الحالة الإنسانية والأمنية على أرض الواقع، لا سيما في قطاع غزة، سأتحاشى تكرار توضيح موقف بلجيكا بالتفصيل بشأن هذه المسألة، لا سيما وقد عبّر عنه عموما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي، والذي يؤيده وفدي تأييدا كاملا. وبدلا من ذلك أود أن أستفيد من الإحاطة الإعلامية التي تلقيناها لأستطلع الفرص والتحديات التي تنتظرنا في الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٩.

الملاحظة الأولى هي أننا نشهد التزاما دوليا في مستوى لم نشهده منذ بداية الألفية. فقد عُقدت خمسة اجتماعات قمة للجنة الرباعية في سنة واحدة، بما في ذلك اجتماع قُدمت فيه إحاطة مباشرة من الأطراف بشأن مركز المفاوضات. وشمل ذلك مشاركة مباشرة من جانب المجتمع الدولي مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كانت قد انعكست

الحكم المسبق على اطراد تحقيق الاستقرار في نقاط التوتر الإقليمية الساخنة، يحدونا الأمل في أن يمكن ذلك الاجتماع من تحديد الطريقة التي يمكننا بها إدماج حماس في تحقيق الاستقرار الشامل والمتبادل في الشرق الأوسط. وإننا، مع الاتحاد الأوروبي، على استعداد للعمل مع الطرفين بغية أن يوفر لهما الضمانات الدولية اللازمة لإحراز تقدم في هذا الاتجاه.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إننا نشعر بالامتنان للأمانة العامة وللمنسق الخاص للأمم المتحدة، السيد سيري، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وننطق مع تقييمه للتطورات التي حصلت مؤخرا في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية وأيضا بشأن المسار السوري - اللبناني.

وموقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط أعرب عنه وزير الخارجية، السيد سيرجي لافروف، في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.6045). ولذلك، سأقصر بياني على بضع ملاحظات.

وبطبيعة الحال، ونحن في نهاية عام ٢٠٠٨، نود لو كنا قد حصلنا على المزيد من النتائج من عملية أنابوليس، ونشارك في الشعور بالقلق حيال الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية واستمرار الأنشطة الاستيطانية. كما نشعر بالقلق حيال الهجمات التي تشن بإطلاق الصواريخ على إسرائيل. ولكن ما زال من الأهمية بمكان، في تقييم العام الماضي، أن يتمكن المجتمع الدولي من إبداء بعض الملاحظات الهامة.

وتشعر روسيا بالسرور من النتائج التي أحرزها الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية الذي عقد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر والإعلان الذي أصدره الاجتماع، وقرار المجلس ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي اتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ونشعر بالامتنان للدول الأعضاء في مجلس

ولكن شعور الأطراف الفاعلة الإقليمية بالمسؤولية لا يتوقف عند هذا الحد.

وبدأت، تحت إشراف تركيا، مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وسورية. وتم تحديد الاتصالات بعد ثمانية أعوام من الصمت. ويحدونا الأمل في أن يعقد قريبا اجتماع خامس لتقريب الطرفين من إجراء مفاوضات مباشرة بغية التوصل إلى اتفاق للسلام.

وفي لبنان، بعد العنف الذي كان يُخشى أن يؤدي إلى حرب أهلية جديدة، ساعدت الوساطة القطرية في انتخاب رئيس جديد وفي تحديد الحوار الوطني. ومنذ ذلك الوقت، بدأ إجراء حوار بناء مع سورية. ونشجع على الوفاء بالالتزامات التي قطعت في دمشق من أجل تطبيع العلاقات الثنائية، بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية. وإضافة إلى ذلك، ونظرا للتأثير على السلام والأمن الإقليميين، نؤكد على زيادة التعاون في مراقبة الحدود اللبنانية - السورية والحظر المفروض على توريد الأسلحة الذي تمت الموافقة عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالنسبة لهذا البند المحدد، وبصورة أعم، ونظرا لدور إيران الإقليمي، ناشد إيران استخدام نفوذها بصورة بناءة لدعم السلام.

وفي الختام، فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، قد أظهرت المملكة العربية السعودية واليمن ومصر بصورة ناجحة الالتزام العربي بإعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية. واستنادا إلى الملاحظة القائلة بأنه لا يمكننا تحقيق السلام الدائم بدون إشراك الشعب الفلسطيني بأسره، ندعو إلى مواصلة هذه الجهود العربية، ونشجع حماس على التحلي بالشعور بالمسؤولية من أجل عدم حرمان سكان غزة من فوائد السلام.

وفي هذا السياق، ترحب بلجيكا بالتأكيد على تنظيم اجتماع دولي في عام ٢٠٠٩، يعقد في موسكو. وبدون

وإحدى المسائل التي تنسم بالأولوية في سياق التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط هي استعادة الاتفاق فيما بين الفلسطينيين على أساس مراعاة المعايير التي حددها المجموعة الرباعية. وتلك المسألة وغيرها من المسائل المتصلة بإحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط ستناقش خلال الزيارة المقبلة لموسكو التي يقوم بها رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس.

إن روسيا تؤيد تأييدا ثابتا وقويا جهود رئيس لبنان وحكومة الوحدة الوطنية لتعزيز الاتفاق، ومؤسسات الدولة والنظام الدستوري في ذلك البلد على أساس إجراء حوار بين القوى السياسية الرئيسية والطوائف العرقية والدينية. ونحن على استعداد لمواصلة تشجيع وتعزيز سيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وأيضا تطوره السلمي والديمقراطي الخالي من الأزمات، وهو أمر يصب في مصلحة لبنان ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها. وفي الواقع، تم الإعراب عن هذه الأفكار خلال زيارة إلى موسكو قام بها مؤخرا وزير الدفاع اللبناني، السيد إلياس المر، الذي أجريت معه أيضا مناقشة للمسائل المتعلقة بزيادة تطوير التعاون بين بلدينا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أبدأ ببيان بمشاركة المتكلمين السابقين تقديم الشكر للسيد روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الهامة. ونرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإعراب عن آرائها بشأن مسألة تنسم بأهمية كبيرة.

وبالرغم من العديد من التطورات البالغة الأهمية التي حصلت على أرض الواقع في المنطقة، ما فتئ مجلس الأمن، في الأعوام القليلة الماضية، يلوذ بالصمت في التصدي للصراع في الشرق الأوسط. ويحدونا أمل كبير في أن يرمز القرار

الأمن التي أيدت هذا القرار، الذي صاغه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وفي كلتا الوثيقتين، حددنا أولية عملية السلام في الشرق الأوسط وعدم الرجعة في هذه العملية، التي صممت لضمان وجود دولتين، فلسطينية ويهودية، تعيشان في ظل حسن الحوار والسلام والأمن. ونحن على اقتناع بأن على الطرفين مواصلة عملهما الشاق في السعي للتوصل إلى حلول مقبولة بصورة متبادلة لجميع البنود الأساسية المدرجة في جدول الأعمال الثنائي.

ولا يمكننا أن نسمح بعرقلة العملية السياسية في المنطقة. ولذلك حددت المجموعة الرباعية ومجلس الأمن تأكيد التزامهما بمواصلة وتكثيف الجهود المشتركة، التي تشمل الأخذ بعين الاعتبار للمبادرة العربية للسلام التي تم تجديد التأكيد عليها مؤخرا، والتي ترمي إلى هئية أفضل جو ممكن لمواصلة الحوار العربي - الإسرائيلي على جميع المسارات في عام ٢٠٠٩.

ومن واجب المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية، أن يساعد على كفالة استمرار العملية السياسية بدون انقطاع. وروسيا تتبع بشكل ثابت سياسة تؤيد اضطلاع المجموعة الرباعية باستمرار بالمهمة التي أنشئت من أجلها فعلا.

وعلى المجموعة الرباعية أن تعالج بفعالية المسائل المتعلقة بإرساء السلام العادل والأمن في المنطقة، وخاصة في ظل الظروف الخطيرة الحالية. وسنحاول في المستقبل تعزيز فعالية المجموعة الرباعية، ودعم جهود الممثل الخاص طوني بلير، وتطوير التعاون الوثيق للمجموعة الرباعية مع جامعة الدول العربية في إيجاد تسوية عربية - إسرائيلية شاملة، بما في ذلك تنظيم مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط يعقد في عاصمة روسيا في عام ٢٠٠٩.

إن إنهاء احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وبناء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء وديمقراطية أمران أساسيان لبناء السلام في المنطقة. ونحن، إذ نتوقع إنشاء دولة فلسطينية، نشدد على أهمية المساعدة الدولية لأنشطة بناء المؤسسات في فلسطين، بما في ذلك تيسير التنمية الاقتصادية من خلال تحسين الظروف في الميدان.

ولا يستطيع أن يغالي وفدي أيضا في التشديد على أهمية التضامن بين الفلسطينيين. ونحن ندعم كل الجهود لتحقيق هذه الغاية. كما ندرك أن الحوار بين الفلسطينيين الذي كان مقررا عقده في تشرين الثاني/نوفمبر قد تأجل لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونأمل أن يتم تحقيق هذا الحوار بالكامل كما هو مخطط له.

إننا نعتز بالدور الحيوي الذي تقوم به المجموعة الرباعية في التشجيع على التوصل إلى حلول للصراع في الشرق الأوسط تكون مقبولة لجميع الأطراف. ونرحب بالمشاورات المنتظمة بين الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية، بما في ذلك الاجتماع الأخير المعقد في نيويورك. كما يثني وفدي على جامعة الدول العربية وفردى البلدان في المنطقة لإسهاماتها المهمة في جهود السلام في الشرق الأوسط. ونحن نولي أهمية خاصة لمبادرة السلام العربية.

وفيما يخص لبنان، يرحب وفدي بالاستقرار السياسي العام في البلد بينما تواصل حكومة الوحدة الجديدة عملها. ونحن نولي أهمية أساسية للجهود المتواصلة لتعزيز الحوار والمصالحة التي تشارك فيها جميع الفصائل اللبنانية عبر الفواصل السياسية والدينية والعقائدية.

ونتطلع إلى تنفيذ اتفاق ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بين لبنان وسورية المتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ويشدد وفدي أيضا على أهمية المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية. وإسرائيل

الذي اتخذ قبل يومين إلى بداية جديدة لتمكن المجلس من تحمل المسؤوليات المسندة إليه بموجب الميثاق فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

ومرة أخرى، وبينما يمضي الطرفان قدما في مفاوضاتهما، نود أن نشدد على ضرورة التصدي العاجل للتحديات الجسام الماثلة على أرض الواقع.

إن الحالة في قطاع غزة والضفة الغربية تظل مثار قلق عميق. والعواقب الإنسانية للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وإغلاق معابرها خطيرة ولا تحتمل. والإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص للتو سجلت المعاناة التي يتحملها السكان المدنيون في قطاع غزة. ويجب أن يرفع الحصار فورا للسماح للسكان المدنيين في غزة بالحصول على المياه والعمل والتجارة والرعاية الطبية والتعليم - أي الحصول على حاجاتهم الأساسية. ومن الحتمي أيضا أن يتم الحفاظ على الهدوء الذي توسطت مصر لتحقيقه في قطاع غزة وجنوب إسرائيل.

ويجب أن تتوقف الأعمال التي قد تقلل من الثقة بنتائج المفاوضات أو تضر بها، كما يجب عكسها. ومن الضروري للغاية تفادي أي أعمال أو أنشطة أو بيانات يمكن أن تقلل من شأن جهود السلام أو تعيقها. وفي ذلك الصدد، يجب أن تتوقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، فهي تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. ويجب أن يتوقف بناء الجدار على الأرض الفلسطينية، فهو يعارض فتوى محكمة العدل الدولية، كما تجب إزالته.

إننا نستمد بعض التشجيع من إطلاق السلطات الإسرائيلية مؤخرا سراح ٢٢٧ فلسطينيا. إلا أن وفدي يبقى قلقا بصدد مصير آلاف الفلسطينيين الآخرين الذين لا يزالون محتجزين لدى إسرائيل وندعو إلى إطلاق سراحهم.

الواسع للمجتمع الدولي على دعم التعايش السلمي في وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل. ونحن على ثقة بأن هذا القرار، إلى جانب قرارات المجلس ذات الصلة، سيصبح جزءاً من الإطار القانوني لإيجاد حل عادل لمسألة الشرق الأوسط.

ثانياً، إننا ندعم الرأي الذي أعربت عنه بعض البلدان بأن ما أهم من الاعتماد الفعلي للقرار هو كفالة تنفيذه. وينبغي لإسرائيل وفلسطين أن ترقيا إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي عبر المباشرة على عملية المفاوضات السياسية وتكثيفها، بحسب ما يدعو إليه القرار. ونحن ننتظر من الجانبين أن يتجاوزا أي عوائق لضمان عدم الرجوع بعملية المفاوضات إلى الوراء.

ويواجه المجلس أيضاً اختبارات في ذلك الصدد. وينبغي للمجلس أن يقوم بدوره اللازم بشأن مسألة الشرق الأوسط، ولا سيما بشأن كفالة احترام قراراته وتنفيذها. ونأمل أن يكون المجلس أكثر نشاطاً في دعم عملية المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين. كما نأمل أن تزيد المجموعة الرباعية من تعزيز التواصل والتنسيق مع المجلس.

ثالثاً، ينبغي أن تصحب جهود الدفع بالمفاوضات السياسية إلى الأمام جهوداً لتحسين الحالة في الميدان ولتعزيز القدرات الفلسطينية. ونحن نحث إسرائيل، بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال، على القيام بعمل مسؤول بشأن مسألة المستوطنات. فنحن قلقون إزاء المحنة التي تواجه السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى فلسطين، بما في ذلك المساعدة الإنسانية والتنمية والمساعدة التقنية [في غزة]. وتتمثل المهمة العاجلة في كفالة احترام فترة الهدوء وتغديدها. والمهمة الأهم في الأجل الأطول هي السعي بهمة إلى إيجاد سبل لتعزيز الوحدة الفلسطينية الداخلية.

مدعوة إلى الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالمسارين اللبناني والسوري.

إن الصراع في الشرق الأوسط يتواصل منذ مدة طويلة جداً، وإنهاؤه يبرر جهودنا الجدية. وقد ظل رأي وفدي دائماً أن إيجاد تسوية سلمية وعادلة ومستدامة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط ذات أهمية أولية. وستظل إندونيسيا ملتزمة بدورها ومساهماتها، سواء في إطار مجلس الأمن أو خارجه، في جهود التوصل إلى سلام شامل ومستدام في المنطقة، يكون قائماً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومرجعيات مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد ليو زغنين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولاً أن أشكر السيد سيرى على إحاطته الإعلامية.

يرحب الوفد الصيني بعقد هذه المناقشة المفتوحة. وقد عقد مجلس الأمن مؤخراً، يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع، اجتماعاً وزارياً عن الحالة في الشرق الأوسط، اتخذ فيه القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وفي ذلك الاجتماع، بيّن معالي السيد هي يافي، نائب وزير خارجية الصين، موقف وآراء الحكومة الصينية بشكل تام (انظر S/PV.6045). واليوم سأشدد فقط على النقاط الأربع التالية.

أولاً، ترحب الصين باتخاذ المجلس القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وبينما تمر الحالة في الشرق الأوسط بمرحلة حاسمة وتواجه عدة عوامل باعثة للشك، يرسل القرار إشارة قوية وواضحة من أجل الحفاظ على زخم المفاوضات السياسية المعنية بمسألة الشرق الأوسط. ويدل ذلك على تصميم المجلس على المضي قدماً نحو تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط وعلى دعمه الثابت للمفاوضات السياسية بين فلسطين وإسرائيل. وهو يعكس أيضاً توافق الآراء

في مرحلة الانتقال السياسي هذه لا يسعنا إلا أن نواصل مساندتنا لعملية المفاوضات الثنائية بين كبار المسؤولين في إسرائيل وفلسطين بحيث يتمكنون من الاتفاق على المسائل الجوهرية في سياق مفاوضات مخصصة وبناءة. وعلينا إذن أن نعزل ونضعف المتطرفين حيثما وجدوا.

وأؤكد مجددا اقتناع كوستاريكا بأن ثمة علاقة متينة بين الآفاق السياسية للسلام والوضع الاجتماعي - الاقتصادي والإنساني على أرض الواقع. وبالألمس فقط علمنا أن المعابر بين غزة وإسرائيل لا تزال مغلقة. إن كوستاريكا تتفهم شواغل إسرائيل بشأن أمنها، وقد وجهنا نداء قويا في ذلك الصدد لوضع حد لإطلاق قذائف المورتر على جنوب إسرائيل. كذلك ندين بقوة أي بيان يشكك في وجود إسرائيل كدولة أو يهدد حقها في الوجود. ومع ذلك، من غير المقبول أن تتذرع إسرائيل بشواغلها الأمنية المشروعة تبرير لفرض تدابير تمس شعبا بأكمله بطريقة عشوائية وفي انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

ويتهز وفدي هذه الفرصة ليحث الطرفين على العمل على استتباب الهدوء الهش الذي تحقق بفضل الوساطة المصرية التي أدت دورا بناء في هذا الشأن. وترحب كوستاريكا بقيام إسرائيل مؤخرا بإطلاق سراح ٢٢٧ سجيناً فلسطينياً كتعبير عن تأييدها للرئيس عباس والذين يحذون حذوه في رفض كل أنواع التطرف الهدام ويعملون من أجل تحقيق سلام مستدام ومستقر في الشرق الأوسط. وعلى المجتمع الدولي واجب مساعدة وتعزيز تلك الأصوات المعتدلة في إسرائيل وفلسطين وفي المنطقة الأوسع بأسرها، التي تنادي ببناء السلام، وليس تلك التي تطلق صيحات الحرب والعنف.

ولا نزال عند تفاؤلنا بأن نشهد تجدد محادثات السلام غير المباشرة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية

رابعا، إن السلام الدائم في الشرق الأوسط يجب أن يكون بالضرورة شاملا. وتحقيق السلام بين سورية وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل، عنصر مهم لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نتوقع من سورية وإسرائيل، ومن لبنان وإسرائيل، تحسين علاقاتهما من خلال مفاوضات للسلام. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية في ذلك الصدد. ولمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ إمكانيات إضافية لم تستغل بعد. ومنتظر من جامعة الدول العربية وبلدان المنطقة القيام بدور مهم في الدفع نحو حل لمسألة الشرق الأوسط.

السيد ويسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وكما فعلت الوفود الأخرى، نود أن نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيرى، على عرض تقريره، وممثلي إسرائيل وفلسطين على بيانتهما.

إن نظر مجلس الأمن في الحالة في الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٠٨ قد بلغ أوجَهه باتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). ونأمل أن يأتي عام ٢٠٠٩ بالنتائج التي كان يأمل في رؤيتها العديد منا عام ٢٠٠٨، وأن يكون المجلس بصدد الاستعداد ليصبح طرفا فعالا في حل مشكلة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

تري كوستاريكا أن الأطراف تتحمل مسؤولية تنفيذ أحكام القرار. إن الالتزام التام بقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، وبخاصة القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبنتيحة مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، هو الطريقة المثلى لتوطيد أركان دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

يضمن ميلاد دولة فلسطينية ديمقراطية تتمتع بمقومات حياة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين كافة. ومن شأن حل كهذا أن يحسم الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وأن يضع حدا للاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. ذلك التزام قد تم في الماضي ولا يزال يمثل أساس المفاوضات الراهنة.

لم يعد مطلوبا اعتماد إعلانات أو تعهدات جديدة؛ بل المطلوب حقا هو تنفيذ الخطوات التي اتخذت للوصول إلى تسوية كهذه - تسوية قائمة على تعهدات الأطراف وجيرانها والمجتمع الدولي، مثل مبادرة السلام العربية. ولهذا يجب على الجانبين أن يوجها أفعالهما وأقوالهما نحو إحراز تقدم في المسعى إلى السلام. وإن الأعمال غير المشروعة وغير القانونية التي تقوم بها إسرائيل مثل ضرب الحصار على غزة، والاحتياح المتواصل للضفة الغربية ومؤخرا لغزة، والتوسع في المستوطنات غير المشروعة، ونقاط التفتيش العسكرية وبناء الجدار الفاصل - كلها أمور تساعد على استمرار حلقة العنف.

إننا نعتز بشريعة الشواغل الأمنية الإسرائيلية ولكننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن الاستعمال المفرط للقوة بحجة تحقيق الأمن. إن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها لا يعطيها بالضرورة حق انتهاك حقوق المدنيين الأبرياء، وبخاصة أولئك الذين يعيشون في أوضاع غير إنسانية تحت الاحتلال منذ أكثر من ٤٠ سنة.

كما ذكرنا قبل يومين، سيواجه القرار الذي اعتمدناه اختبارين بالغين الأهمية. الاختبار الأول يتعلق بمعرفة ما إذا كان الطرفان سيقومان بتنفيذ أحكامه؛ والثاني يتعلق بمقدرة المجلس على ضمان تنفيذ قراراته؛ فإذا لم تلق قرارات المجلس سوى التجاهل، فإن ذلك سيعرض مصداقيته للتآكل.

في عام ٢٠٠٩ برعاية تركيا، في جو إيجابي وبناء. لذلك نأمل أن يشرع كبار المسؤولين في هذين البلدين في إجراء مباحثات مباشرة من شأنها أن تساعد على بناء جسر يقود إلى حل شامل لمعالجة مشكلة الشرق الأوسط من كل جوانبها.

فيما يتصل بلبنان، يحدو كوستاريكا الأمل أن تستمر جميع الأطراف في إظهار الإرادة السياسية نحو التنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). كذلك نرجو أن يواصل المبعوثون الخاصون للأمين العام مشاوراتهم الجارية مع الحكومات التي تستطيع إقناع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية الموجودة في لبنان بالتعاون في العملية السلمية لترزع السلاح.

في الختام، تعرب كوستاريكا عن أملها أن يكون عام ٢٠٠٩ العام الذي تصدق فيه الحكمة القائلة إن الليل أحلك ما يكون قبل بزوغ الفجر.

السيد كوماو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

قبل يومين، وبعد ما يقرب من خمس سنوات، اعتمد هذا المجلس أخيرا قرارا بشأن الحالة بين فلسطين وإسرائيل. وفي تلك الجلسة، أقر وفدي بأن القرار الذي اعتمدناه لم يتسم بالكمال لأنه تغاضى عن قضايا هامة يتحتم على هذا المجلس معالجتها. ومن بين تلك القضايا أنشطة الاستيطان غير المشروع في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس. ولا يزال الحصار مضروبا على غزة. وفي الخليل، هاجم المستوطنون الإسرائيليون منازل ومزارع الفلسطينيين. والعنف ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يزال مستمرا.

مع ذلك، استطاع القرار أن يذكر الطرفين بالتزامهما السابقة وأن يجعلهما يلتزمان مجددا بالعهد التي سبق أن قطعها. وقد التزم القادة الفلسطينيون والإسرائيليون بالفعل بما يرون فيه النتيجة الحتمية لمفاوضاتهم في شكل حل

الإسرائيليين تعليق بناء المستوطنات غير المشروعة في الأراضي المحتلة وأن يبدأوا بإزالة المستوطنات التي لا مبرر لوجودها والتي تتعارض بشكل صارخ مع القانون الدولي. وعلى المجموعات الفلسطينية المتطرفة أن توقف أعمال العنف ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. وعلى الفلسطينيين والبلدان العربية إعطاء إسرائيل الضمانات الضرورية الموثوق بها لأمنها كدولة. وإلى أن يتم الوفاء بتلك الشروط، فإن جهود السلام في الشرق الأوسط سيكون مصيرها الفشل.

وفي هذا الصدد، تؤكد بنما مرة أخرى قلقها العميق وإدانتها إزاء حالة السكان في غزة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على تلك الأراضي. وبنفس القدر، ندين الهجمات الإرهابية على الشعب اليهودي من جانب متطرفين يتخذون مقرا لهم في قطاع غزة. إننا نعتزف بحق إسرائيل الأصل في الدفاع عن نفسها بموجب الميثاق والقانون الدولي، بما يتناسب مع التهديد ومن خلال الاحترام التام لحقوق الإنسان للسكان المدنيين الأبرياء.

في الختام، إننا على ثقة بأن من يعتقدون بأن الفلسطينيين والإسرائيليين لا يريدون أو لا يستطيعون التوصل إلى اتفاق سلام هم مخطئون.

السيد بوي في جيانغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم الشكر للسيد روبرت سيرى على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات والتفاصيل.

وإذ يستعرض المجلس شهرا شهد طائفة واسعة من التطورات في كل أنحاء المنطقة، فإن وفد بلدي يسلم بالتزام فلسطين وإسرائيل بالمضي قدما بالمفاوضات الثنائية في عام ٢٠٠٩، وبالجهد المكثف للسلطة الفلسطينية استعدادا لإقامة الدولة، وقرار إسرائيل الأخير بإخلاء المستوطنين غير الشرعيين من الخليل وإطلاق سراح أكثر من ٢٠٠ سجين

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البدء أن أشكركم، سيدي، على عقدكم هذا الاجتماع. كما أشكر سفيرى إسرائيل وفلسطين على بيانتهما. ثم أشكر المنسق الخاص، السيد سيرى، على تقاريره التي تتسم دوما بالشمول والتوازن.

لقد أكدت بنما في مختلف المناسبات، وتكرر التأكيد اليوم، على أن حل الصراعات في الشرق الأوسط، لا سيما الصراع بين إسرائيل وفلسطين، قد لا يؤدي بالضرورة إلى حل جميع الصراعات في العالم، ولكن الصحيح أيضا أنه ما لم يُحل ذلك الصراع بالاتفاق فيما بين الأطراف، فإن الصراعات في سائر العالم لا يرجح أن يتم التوصل إلى حل لها.

وبالمثل، قلنا ونكرر اليوم أن إطار السلام بين إسرائيل وفلسطين معروف جيدا بصورة عامة، ويؤيده جزء كبير من المجتمع الدولي، وقد انعكس ذلك في مؤتمر أنابوليس. ويتضمن ذلك الإطار وجود إسرائيل وفلسطين كدولتين تملكان مقومات الاستمرار الاقتصادي والسياسي، وتعيشان جنبا إلى جنب مع جيرانهما بسلام وأمن، وعودة إلى حدود عام ١٩٦٧، باستثناء ما يتم الاتفاق عليه بشكل محدد بين الطرفين، وأن تكون القدس الغربية عاصمة إسرائيل والقدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون ضروريا التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين واستخدام واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة، ولا سيما المياه.

ولكن إذا أُريد لذلك الاتفاق أن يتكلل بالنجاح، فإن على الأطراف أن تحقق ما يلي في أقرب وقت ممكن، إن لم يكن على الفور. على الفلسطينيين أن يتوصلوا إلى اتفاق فيما بينهم على نحو يمكنهم من توحيد هيكل حكومة واحدة قابلة للاستمرار في جميع الأراضي الفلسطينية. وعلى

والتنقل وإعادة فتح المعابر من أجل وضع حد للأزمة الإنسانية في غزة.

وعلى الأطراف المعنية أن تمتنع أيضا عن أية أعمال من شأنها أن تعكر مناخ الحوار الذي يركز على النتائج ويقوم على الثقة المتبادلة، واستكشاف كل طريقة ممكنة لمواصلة المفاوضات البناءة من أجل التوصل إلى حل عادل ومستدام وفقا للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق والترتيبات المعقودة الأخرى.

ولئن كان حل المأساة الفلسطينية الممتدة لستة عقود سترك تأثيرا كبيرا على الحالة في الشرق الأوسط، فإن السلام في المنطقة يتطلب أيضا التقدم على المحاور الأخرى لعملية السلام. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذل بتمسير من تركيا لتنشيط المسار السوري - الإسرائيلي ولاستئناف المفاوضات بنوايا حسنة على المسارين السوري واللبناني. وإننا ندعو المجتمع الدولي خلال الشهور المقبلة أن يدعم الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على كامل أراضيها ولتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي والدولي.

إننا نحث الأطراف المعنية على الاحترام التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ووضع حد للأعمال التي من شأنها أن تزيد من تعقيد العملية، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المدنيين اللبنانيين وأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وانتهاكات المجال الجوي اللبناني، والاستمرار في احتجاز المعتقلين ووضع مزارع شبعاء الذي لم يتم البت فيه. وبينما ندرك أن الكثير ما زال يتعين القيام به، فإننا نشق في الوقت ذاته بتصميم وحكمة الشعب اللبناني، وبتعاون ومساعدة

فلسطيني، والتعاون المستمر بين الطرفين في تعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني في جنين.

وقد أحطنا علما بتأكيد المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على أن معاهدة نهائية يمكن إبرامها وسلاما دائما يمكن إحلاله من خلال جهود متزامنة ومتآزرية على أساس المفاوضات السلمية والبناء المؤسسي لدولة فلسطينية وتنفيذ التزامات كلا الطرفين بموجب خارطة الطريق والتفاهم المشترك لأنابوليس.

إننا نرحب بالقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي اعتمده المجلس قبل يومين، وهو القرار الأول بعد فجوة استمرت خمس سنوات تقريبا. وعلى الرغم من نواقضه المفهومة، فإننا نعتبر القرار أساسا سليما يمكن لكل الأطراف ذات الصلة، استنادا إليه، أن تتغلب على الانتكاسات وأن تحقق المزيد من النتائج الملموسة. وعليه، فإن القرار، إذا نفذ وحينما ينفذ بدقة، سوف يسهم بشكل خاص في تحقيق رؤية دولة فلسطين المستقلة والقابلة للاستمرار وذات السيادة، التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام، وفي الشرق الأوسط الأوسع الذي تبقى دوله في سلام مع بعضها البعض ومع العالم قاطبة.

إن التقييم الأمين للحالة القائمة يكشف، للأسف، مدى صعوبة العقبات الماثلة على الطريق. ويشاطر وفد بلدي تسليم السيد روبرت سيرى بالشواغل الخطيرة إزاء الحالة التي ما زالت سائدة في المنطقة. وفي هذا السياق، فإننا نرى أن نجاح عملية السلام يتطلب بذل جهود فورية من جانب المجتمع الدولي لتصحيح الحالة المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلزام إسرائيل باحترام التزاماتها بموجب خارطة الطريق والأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وإزالة العقبات أمام حرية الحركة

وجاء القرار في ظرف حاسم حيث ينبغي توجيه جميع الجهود للإبقاء على الزخم وتهيئة بيئة تمكّن الأطراف من تعزيز التقدم المحرز، بينما تستنير بالمبادئ والتفاهم المتبادل كما يتجلى في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وفي بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ونسلم بما تواجهه الأطراف في مسارها من تحديات، اليوم أكثر من ذي قبل، وهي على أبواب مرحلة حساسة من الانتقال السياسي. ونفهم أن العمليتين السياسية والدبلوماسية ما زالتا ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بالحالة في الميدان. ونأمل أن تتحقق تغييرات ملموسة، وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف بموجب خارطة الطريق وتؤكدت مجدداً في مؤتمر أنابوليس.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في غزة وتجدد شن الهجمات بالصواريخ على جنوب إسرائيل، بما في ذلك عشرات الهجمات هذا الأسبوع وحده، مما يؤثر على أنشطة وكالات الأمم المتحدة وعمليات المساعدة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، نرى أن التنمية والسلام يعزز أحدهما الآخر، وأن التنمية الاقتصادية جزء أساسي من حل دائم. ولذلك السبب، يظل استمرار الانخراط الدولي حاسم الأهمية لحفز تنشيط الاقتصاد الفلسطيني وعمليات الإصلاح، لا سيما في مجالي الأمن وسيادة القانون. ونأمل أن يتكرر النجاح الذي تحقق في جنين ونابلس والخليل في أماكن أخرى. وتشكل قدرة السلطة الفلسطينية على بناء مؤسسات يعول عليها ومرافق أساسية للأمن، تتوفر على الإرادة والاستطاعة لمكافحة الإرهاب وغيره من التهديدات، عنصراً أساسياً في عملية بناء الدولة الفلسطينية وتطلعا مشروعا على الجانب الإسرائيلي.

الأمم المتحدة، والمجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، والبلدان الإقليمية والمجتمع الدولي لضمان عدم تكرار الماضي الحزن للبنان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كرواتيا.

تُعقد جلسة اليوم في نهاية عام حافل بالأحداث، تميز بعدد من التطورات المشجعة في الشرق الأوسط. وقد انضمت كرواتيا إلى مجلس الأمن في وقت تميز بالأمل في التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وفي ظل القيادة القوية للولايات المتحدة، شهدنا تطور عملية مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية شاملة ومباشرة تركز على النتائج في الإطار الذي رُسم في أنابوليس قبل عام.

وقد أرسيت الأطراف أساساً قوياً للمفاوضات، وتجري بشكل منتظم محادثات مباشرة وجادة وموضوعية على كل المستويات. وإننا نحكي التزامهم الراسخ بالسلام.

وعلى الجبهة الإقليمية، فتحت مسارات إقليمية هامة بين إسرائيل وسورية وبين سورية ولبنان. وفي لبنان، قاد اعتماد اتفاق الدوحة إلى تطورات واعدة بعهد جديد من الديمقراطية والمصالحة الوطنية الحقيقية وتحقيق الاستقرار.

وتحدد الإعراب في سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى هذا الأسبوع عن التزام المجتمع الدولي بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. وقبل يومين، اتخذ المجلس القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وهو معلم هام في عملية السلام أيدت تلك الإنجازات وأعرب عن الدعم لعدم جواز الرجعة عن عملية أنابوليس ومبادئها التوجيهية ومواصلتها. ولاستكمال تلك العملية، حث أيضاً على تكثيف الجهود لتعزيز الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي في المنطقة.

مدريد قبل ١٧ عاما ووصولاً إلى مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت في عام ٢٠٠٢. وهي المبادرة التي شكلت تعبيراً واضحاً عن نية الدول العربية في تحقيق السلام إذا ما أبدت إسرائيل استعدادها الفعلي للامتنثال لاستحقاقاته العادلة، وفي مقدمتها الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. كما أعاد القادة العرب في مؤتمر القمة الذي عُقد في دمشق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، التأكيد على العمل من أجل إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومؤتمر مدريد.

وتذكرون جميعاً أن رد إسرائيل آنذاك على إطلاق هذه المبادرة العربية، في بيروت عام ٢٠٠٢، تمثل في اجتياح الضفة الغربية، وارتكاب مذابح جنين ونابلس، وحصار الشعب الفلسطيني الأعزل، وقتل الأطفال والنساء، واستباحة أماكن العبادة، وتطبيق سياسة العقاب الجماعي والاعتقال والأرض المحروقة. كما استمرت إسرائيل في بناء المستوطنات رغم الرفض الدولي لها، وفي تشييد جدار العزل العنصري فوق الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك فاضح لفتوى محكمة العدل الدولية. كما ردت إسرائيل على هذه المبادرة العربية للسلام، التي اكتشفت فضائلها فجأة مؤخراً، عام ٢٠٠٦، سعياً منها إلى تقويض كل مساعي السلام. واستمرت في رفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري، وفي زيادة الاستيطان في هذه الأراضي.

وها نحن اليوم نجتمع مجدداً والعالم بأسره يشهد ما تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني في غزة، ولكن أيضاً في الضفة الغربية، من حصار وتجويع ودمار وقتل واغتيل واعتقال وتهجير بشكل لم يسبق

وبينما نحترم سلامة المفاوضات الثنائية، ينبغي ألا ننسى البعد الإقليمي للعملية. وجهود الشركاء الإقليميين المتصفين بالمسؤولية لإحلال سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، تمثل تكملة قيمة لعملية السلام الجارية.

ولا يزال الصراع العربي - الإسرائيلي، في العديد من جوانبه، صراعاً فاصلاً في عصرنا. فالتوترات في المنطقة ينعكس صداها على الصعيد العالمي. وذلك ما يجعل خطاب التهديد غير المسؤول من جانب القيادة الإيرانية مثيراً لقدرة أكبر من الانزعاج.

وفي الختام، أود أن أعرب مجدداً عن إيماننا بعملية السلام الجارية. وكما قال رئيس وزراء كرواتيا إيفو سانادير وغيره، فإن هذه أفضل فرصة تتاح لنا. فقد بدأت الأطراف في التحرك بزخم لا يسعنا أن نهدره. وتستحق كامل دعمنا في مسارها. ولدينا هدف مشترك واضح ينبغي أن نحققه وهو رؤية دولتين، فلسطين ديمقراطية ومسالمة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل ديمقراطية وأمنة. وينبغي أن ندفع بالزخم نحو سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أهنيكم بداية، على تروؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتقدم بالشكر للممثل الدائم لكوستاريكا ولكل أعضاء وفده على قيادة أعمال المجلس بكل حكمة واقتدار خلال الشهر المنصرم. كما أتقدم بالشكر إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد روبرت سيرى، على إحاطته الإعلامية.

لقد اتخذت سورية من السلام خياراً استراتيجياً، وعبرت عن استعدادها لإنجازه منذ مشاركتها في مؤتمر

وتدعيم إرادة الشعب الفلسطيني وتفويت الفرصة على إسرائيل لضرب الشعب الفلسطيني وآماله، وتسعى سورية بصفتها رئيساً للقمة العربية لتحقيق ذلك.

تستمر إسرائيل أيضاً، كما تعرفون، في احتلال الجولان السوري، ضاربة عرض الحائط بالشرعية الدولية وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وهو القرار الذي اعتبر ضم الجولان باطلاً ولاغياً وليس له أي أثر قانوني. كما تستمر إسرائيل في تجاهل قرار الجمعية العامة ٨٥/٦٢ الذي اعتبر أن استمرار إسرائيل في احتلال الجولان وضمه بحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة في سبيل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، وطالب إسرائيل بالانسحاب من الجولان إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتستمر إسرائيل في نهب ثروات الجولان الطبيعية وسرقة مياهه وزرع الألغام التي أدت إلى إصابة ٥٨٩ شخصاً، بينهم ١٧ طفلاً. كما تستمر، إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال في دفن النفايات النووية في جولاننا المحتل. لقد أثّرنا هذه المواضيع الخطيرة في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة، وما زلنا ننتظر من هذه المنظمات اتخاذ الإجراءات التي تقع في صلب ولايتها بموجب الميثاق.

ويخيل إلينا أن الحقيقة الواضحة كل الوضوح، كما قال السيد الرئيس بشار الأسد، هي أن السلام لم يكن الهاجس الرئيسي للحكومات الإسرائيلية، بل إن هاجسها هو الأمن بالمعنى الضيق... أمنهم هم... الذي لا يتحقق - في رأيهم - إلا على حساب أمننا وحقوقنا نحن. ومن غير المنطقي أو المقبول أن يكون مطلوباً منا نحن العرب أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل عن رغبتنا في السلام رغم أننا أعلننا ذلك وعبرنا عنه مراراً وتكراراً وخاصة منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. على الإسرائيليين، بدورهم، أن يقدموا البراهين على ذلك، وأن يعبروا بالأفعال

له مثيل في التاريخ البشري الحديث، من خلال ممارسة إرهاب الدولة المنظم ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. كما يقوم المستوطنون، تحت أنظار وصمت سلطة الاحتلال، بالاعتداء على الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين وعلى مقدساتهم.

لقد وجه وزير الخارجية السوري في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وبتكليف من رئيس الجمهورية العربية السورية بصفته رئيس مؤتمر القمة العربي، رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من أجل قيام المنظمة الدولية بتحمل مسؤولياتها عن وقف إسرائيل الفوري لممارساتها اللاأخلاقية واللاإنسانية في غزة. وذكر بأن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والإغلاق التام للمعابر كافة قد أدى إلى تهديد حياة الفلسطينيين بشكل جماعي، وإلى تدهور خطير في مختلف نواحي الحياة في القطاع، وتفاقم للوضع الإنساني، وتزايد معاناة الفلسطينيين جراء سياسة العقاب الجماعي التي يتعرضون لها والمتمثلة في قطع الماء والكهرباء والغذاء والدواء، والوقود، والمياه الصالحة للشرب، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر والجوع والبطالة. وعلى الرغم مما بذله الأمين العام من جهود، ونداءاته المتكررة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف هذه الممارسات، فإنها لم تستجب لها حتى الآن. لذلك، تطلعت بلادي سورية في رسالتها إلى تحرككم الفوري لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية، التي لا تقل خطورة عن الكوارث الإنسانية الأخرى التي تتحرك من أجلها الأمم المتحدة، ولكي تمارس الضغط على إسرائيل لفتح المعابر فوراً.

إن سورية تؤكد من جديد دعمها الثابت والمستمر لحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وتشدد سورية على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر الحوار والوفاق الوطنيين بهدف تمتين الموقف التفاوضي الفلسطيني

إن التطورات المتلاحقة في الشرق الأوسط تملي على مجلس الأمن ضرورة تحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفي إعادة الحق إلى نصابه، ومنع العدوان الإسرائيلي من تحقيق أهدافه. هذا هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وإعادة الاستقرار إلى هذا الجزء الهام من العالم.

ختاماً، اعتقد أن ممثلة إسرائيل قد استغلت منبر مجلس الأمن اليوم مرة أخرى لتزييف الحقائق المتصلة بممارسة بلادها لإرهاب الدولة المنظم منذ عقود في المنطقة. لقد اعتقدت ممثلة إسرائيل واهمة أنها بإقحام اسم بلادي في بيانها قد تستطيع إبعاد الأنظار عن جوهر مشكلة العنف والإرهاب في منطقتنا، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، والجرائم ضد الإنسانية كما وصفها مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ريتشارد فولك، وهي الجرائم التي تمارسها حكومات إسرائيل المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل في وطنه المحتل. ولقد أصبح الجميع في العالم يعرف أن إسرائيل تفرض حصاراً جائراً وتمارس محرقة سادية مرضية بحق أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني في غزة ومثلهم في الضفة الغربية. ولم تحرك سلطات الاحتلال الإسرائيلية ساكناً لوقف الاعتداءات الإرهابية التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الخليل وغيرها. ورغم ذلك، تبشّرنا الممثلة الإسرائيلية بأن إخلاء منزل واحد في الخليل من المستوطنين الرعاع هو إنجاز هائل يرقى إلى مستوى اختراع الدولار أو الهبوط على سطح القمر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): نجتمع اليوم مجدداً في إطار الإحاطة الإعلامية الشهرية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها قضية فلسطين. ولعل ما يميز اجتماعنا هذا عما سبقه، هو أن مجلسكم الموقر، قد تحرك

عن استعدادهم للسلام، وأن يعملوا على إقناعنا نحن العرب بذلك، فهم الذين يحتلون أرضنا ويعتدون على شعبنا... ويشردون الملايين من أهلنا، وليس العكس. وهم الذين يقومون بكل تلك الأفعال، ومن ثم يطلبون الحماية والضمانة ويضعونها كقناع بهدف الابتزاز والحصول على المزيد من التنازلات.

رغم ذلك كله، ولأن انسحاب إسرائيل من جولاننا المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وصنع السلام أولوية وطنية سورية، فقد دخلنا في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل، بوساطة تركية مشكورة. أردنا أن تصل بنا إلى القاعدة التي تسمح ببدء المفاوضات المباشرة برعاية تشمل أطرافاً دولية عدة. إلا أن الأمر يحتاج إلى إرادة أمريكية تضع سلام الشرق الأوسط في أولوياتها، متجاوزة التجاهل والتغيب الذي استمر حوالي سبع سنوات وأدى إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة.

والأنكى من ذلك أن قوات الاحتلال الأمريكية في العراق قد قامت بعمل عدواني على سورية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، استهدف مبنى مدنياً في مدينة البوكمال، حيث تم إطلاق النار على العمال داخله مما أدى إلى مقتل ثمانية مدنيين سوريين وجرح واحد. إن هذا العمل العدواني غير المبرر، يمثل خرقاً خطيراً للسيادة السورية وانتهاكاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ويوضح إصرار الإدارة الأمريكية الحالية على المضي قدماً حتى آخر يوم في إدارتها في سياساتها التي لم تجلب للمنطقة سوى القتل والدمار، ولم تسهم إلا في تصعيد التوتر ونشر حالة من عدم الاستقرار والفوضى في المنطقة. إن سورية التي تؤمن بالشرعية الدولية قد لجأت إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحمل مسؤولياتهما لمنع تكرار هذا الانتهاك الخطير، وتحميل المعتدي مسؤولية قتل المواطنين السوريين الأبرياء، حفاظاً على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

كلها ممارسات تشكل خرقا فاضحا ليس للقانون الدولي فحسب، بل أيضا، وتحديدًا للالتزامات الإسرائيلية بموجب خريطة الطريق.

وفي هذا السياق، يأتي تصريح وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني الأسبوع الماضي حيث دعت فيه إلى ما يذكر بسياسة الترانسفير. كما يأتي القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بتوقيف المقرر الخاص لحقوق الإنسان ريتشارد فولك لمدة ٣٠ ساعة، وترحيله قسرا ومنعه من أداء المهمة الموكلة إليه بتكليف من الأمم المتحدة نفسها، ناهيك عن الاستمرار في حصار غزة وإخضاع أهلها لسياسة العقاب الجماعي المدانة عالميا. هذه أمور أقل ما يقال فيها إنها تزيد خطورة الوضع المتفاقم أصلا.

وتمضي إسرائيل في الاتجاه المعاكس للسلام، ليس في ممارساتها في فلسطين واستمرار احتلالها الجولان فحسب، بل في بلدي لبنان أيضا. وعلى الرغم من انقضاء أكثر من عامين على صدور القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي أوقف تدميرها المنهجي للقرى اللبنانية والبنى التحتية والمنشآت المدنية في صيف ٢٠٠٦، لا تزال إسرائيل تتعنت وترفض تنفيذ كامل التزاماتها بموجب هذا القرار. فهي تمعن في انتهاكاتها لسيادة لبنان. وعلى سبيل المثال، فقد بلغ مجموع خروقاتها للأجواء اللبنانية في الأشهر الأربعة الماضية أكثر من ١١٠٠ خرق. وقد ندد الأمين العام للأمم المتحدة بذلك في الفقرة ٨ من تقريره الأخير (S/2008/715) بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) معتبرا إياه انتهاكا للسيادة اللبنانية وللقرار المذكور. ونحن هنا نطلب وقف هذه الخروقات فورا. وبعد أن كانت الحكومة اللبنانية وافقت على اقتراح الأمم المتحدة بشأن الانسحاب الإسرائيلي من منطقة شمال العجر محددة مهلة زمنية من ثلاثة أشهر للحصول على رد إسرائيلي في هذا الخصوص، أتى الرد بما يُبقي على انتهاك السيادة اللبنانية ومضمون القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

بعد طول غياب، ليعتمد منذ يومين القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، قرار أردتموه إطارا جديدا للمسار التفاوضي الذي بدأ في أنابوليس، فارتضيانه على الرغم من نواقصه، عله يعطي هذا المسار الدفع المطلوب.

من المهم أن يكون هذا القرار قد ذُكر بالمرجعيات الأساسية لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، لا سيما القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية. غير أن الأهم، قد يكون أنه أعاد تفعيل دور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن تحديدا، من أجل بلوغ السلام المنشود، السلام العادل والشامل. وإذا نرحب بالمؤتمر المزمع عقده في موسكو، لا يمكننا إلا أن نسجل أنه غاب عن القرار الحاجة إلى وضع إطار زمني لتحقيق السلام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، غابت عنه الدعوة الصريحة لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي والإدانة الواضحة للممارسات الإسرائيلية في حق المدنيين الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي تعمل الأسرة الدولية والمجموعة العربية انطلاقا من مبادئها للسلام، من أجل عملية سياسية تعيد الأرض إلى أصحابها وتؤمن السلام للجميع، فإن إسرائيل لا تزال تمضي في الاتجاه المعاكس. والأوضاع على الأرض دليل قاطع على ذلك. فالسلطات الإسرائيلية تميز المضي في بناء المستوطنات، بل وتوسيعها، إلى حد أن عدد الوحدات السكنية الجديدة فيها ازداد هذه السنة وحدها أكثر من ثلاثة آلاف وحدة سكنية. كما أنها تواصل سياسة مصادرة الأراضي ومنايع المياه في الضفة الغربية. وتستمر إسرائيل في بناء الجدار العازل، خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية، كما أنها تستمر في تقطيع أوصال الضفة بمئات الحواجز ونقاط التفتيش. ولعل الأخطر هو تزايد عنف المستوطنين، مثل أحداث الخليل الدامية، حيث أقدم هؤلاء على حرق المنازل وإطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين.

وباسم السلام الذي تصبو إليه شعوب منطقتنا وعمر انتظاره من عمر الأمم المتحدة، ومن أجل أن تكون هذه المنظمة على مستوى التوقعات المشروعة منها والتي طال انتظارها أيضا، نناشدكم ألا تسمحوا بأن تتحول هذه الفرصة الجديدة إلى فرصة ضائعة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوبي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي جاءت في وقتها المناسب. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، على تقديمه إحاطة إعلامية شاملة عن الحالة في المنطقة.

لقد حافظت البرازيل طويلا على علاقات وثيقة ومتعددة مع بلدان وشعوب منطقة الشرق الأوسط. وتمتد جذور ١٠ ملايين برازيلي تقريبا في الأراضي العربية، منهم بين ستة وسبعة ملايين أحفاد المهاجرين اللبنانيين والسوريين. وكذلك تعززت مؤخرا علاقات التعاون والصداقة بين بلدي وإسرائيل، والتي ترجع إلى تاريخ قيام الأخيرة. وفي البرازيل، تعيش كل الجاليات جنبا إلى جنب في وئام واندماج كامل في المجتمع. ونعتقد أن هذا ممكن أيضا في الشرق الأوسط.

إن تاريخنا المشترك وثروتنا من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الشرق الأوسط هو ما يوفر الأساس لوجودنا المتزايد وانخراطنا في المنطقة. كانت البرازيل أول بلد من أمريكا اللاتينية ينضم إلى جامعة الدول العربية بصفة مراقب. وفي عام ٢٠٠٥، وبناء على مبادرة الرئيس لولا، عقد مؤتمر القمة الأول للبلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية في برازيليا بغية تحديد واستكشاف أوجه التآزر. وسيعقد مؤتمر القمة التالي في الدوحة في شهر آذار/مارس المقبل. وفي عام ٢٠٠٧، وقعت السوق المشتركة لبلدان المخروط

أما منطقة مزارع شبعا وتل كفار شوبا فهي لا تزال خاضعة للاحتلال الإسرائيلي. وقد آن الأوان لتطلق الأمم المتحدة، استنادا إلى التحديد الجغرافي المؤقت الذي وضعه خبرها، مسارا دبلوماسيا جديا يسمح بإعادة الأرض إلى أصحابها وينهي الاحتلال. وثمة مخاطر يومية يعيشها أهل الجنوب في محيط منازلهم وحقولهم وبساتينهم من جراء القنابل العنقودية التي زرعتها إسرائيل خلال عدوانها عام ٢٠٠٦.

ويطلق المسؤولون الإسرائيليون التهديدات على أنواعها بحق بلدي، لبنان، من تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، التي هدد فيها بتهديم لبنان، إلى تلك الصادرة عن وزير الدفاع والمسؤولين العسكريين. وكانت هذه التهديدات موضوع رسائل استنكار وجهتها حكومة بلادي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، منبهة إلى أن ذلك يشكل أيضا تحديا للأسرة الدولية ولعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وجهودها في منطقة جنوب الليطاني.

لا يخفى عليكم التزام لبنان بواجباته الدولية، ولا سيما تلك الملقاة على عاتقه عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فالجيش اللبناني قد انتشر في الجنوب، وهو يتعاون مع اليونيفيل بشكل كامل، كما أن حكومة بلادي رحبت بالتوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الأوضاع على طول الحدود، وهي تتابع تنفيذ مشاريع التعاون التقني لتعزيز آليات الرقابة الهادفة إلى ضبط الحدود.

إننا وقد التزمنا خيار السلام العادل والشامل، انطلاقا من المبادرة العربية، نأبي إلا أن نرى القسم الملائم من الكأس، باتخاذ مجلسكم الموقر القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). فالفرصة عادت متوفرة اليوم ليقوم هذا المجلس بدور طالما افتقدناه، وهو الدور المطلوب منه أصلا. بموجب سرعة هذه المنظمة.

والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة مسؤولية خاصة عن مساعدة المجلس في هذه المهمة الجسيمة.

ونضم صوتنا أيضا إلى صوت المجموعة الرباعية في الدعوة إلى تكثيف المفاوضات. واستمعت البرازيل باهتمام إلى دعوة القرار جميع الدول إلى الإسهام في المفاوضات وفي رفاه الفلسطينيين. ومرة أخرى، نعلن استعدادنا مجددا للتعاون التام والفعال مع الطرفين والمجتمع الدولي.

ويتحتم على الإسرائيليين والفلسطينيين الوفاء بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق المستندة إلى الأداء، كما ورد في تفاهم أنابوليس المشترك. ويتعين على الطرفين أيضا الامتناع عن القيام بأية أنشطة لا تتسق مع اتفاق في المستقبل يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. يجب أن يتوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة. ولا بد أيضا من وقف جميع أشكال العنف، بما فيها العنف الذي يرتكبه المستوطنون. ويجب على الطرفين مراعاة القانون الإنساني بحذافيره، وفي جميع الحالات.

ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء مخنة الفلسطينيين في قطاع غزة. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى السماح بدخول إمدادات ثابتة وكافية من الوقود والمساعدة الإنسانية إلى غزة وتيسير عمل الأمم المتحدة. فليس المطلوب اتخاذ هذه التدابير المختلفة بموجب القانون الدولي والالتزامات السياسية القائمة فحسب، بل هي ضرورية أيضا لتيسير المفاوضات. وسوف تتعزز عملية السلام إلى حد كبير من خلال إدخال تحسينات كبيرة على أرض الواقع، بما في ذلك الضفة الغربية. وكما فعلنا في الماضي، فإننا ندين إطلاق الصواريخ ضد إسرائيل هذا الأسبوع.

ولا بد من إحراز تقدم على المسارات الهامة الأخرى التي تبذل جهود بشأنها للتخفيف من التوتر وللتوصل في نهاية المطاف إلى حل شامل للتحديات المترابطة للسلام

الجنوبي اتفقا للتجارة الحرة مع إسرائيل. وقد حدثت هذه العلاقة القوية مع الشرق الأوسط بالبرازيل إلى الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على وضع حد لصرايحهم ولتخفيف مخنة الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وحضرنا مؤتمر أنابوليس، كما حضرنا، بعد شهر من ذلك مؤتمر المانحين لفلسطين المعقود في باريس. وفي المناسبة الأخيرة، أعلننا التبرع بـ ١٠ ملايين دولار، فضلا عن ٣ ملايين دولار على ثلاث سنوات، من خلال صندوق الهند - البرازيل - جنوب أفريقيا، وعرضنا على السلطة الوطنية الفلسطينية تعاوننا تقنيا متطورا. واستضفنا أكثر من مائة لاجئ من مخيم الرويشد في الأردن وصرفنا في الأسبوع الماضي تحديدا تبرعا بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لمخيم نهر البارد في لبنان.

والبرازيل على اقتناع بأنه لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط دون التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية الفلسطينية على أساس خارطة الطريق التي طرحتها المجموعة الرباعية ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونأسف أشد الأسف لأنه لن تستكمل عملية أنابوليس للسلام في الإطار الزمني المتوخى في الأصل. ولكن، يشجعنا بيان المجموعة الرباعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي بموجبه يمكن أن يضع الإسرائيليون والفلسطينيون "هيكلا تفاوضيا متينا لمواصلة التقدم في المستقبل". وشعرنا أيضا بالاطمئنان لالتزام الطرفين بـ "مفاوضات قوية وجارية ومستمرة" وهذا أمر بالغ الأهمية.

وتؤيد البرازيل مجلس الأمن في التزامه بعدم جواز الرجعة في المفاوضات الثنائية، كما ورد في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وعلى المجلس أن يضمن تحول هذه الكلمات إلى أفعال. ويتحمل الزعماء السياسيون لإسرائيل

أخفقت في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط مما يهدد بتآكل مصداقية المجتمع الدولي برمته، كما ذكرنا بذلك الرئيس السابق مارتي أهتيساري مؤخرا. إننا بحاجة إلى تحقيق نتائج عادلة ودائمة وشاملة، ونحتاجها الآن. والبرازيل على استعداد لمواصلة إسهامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. علقّت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

والأمن. فلا بد من إعادة الوحدة الفلسطينية. ونشيد بمصر لمساعدتها الحميدة في هذا المجال. والحوار والتفاهم بين إسرائيل وسورية من الضرورات أيضا. ونثني على بيروت ودمشق للخطوات الأخيرة نحو تطبيع العلاقات الثنائية بينهما.

ومنذ زمن طويل وحل قضية فلسطين يستعصي على المجتمع الدولي. وعدم قدرتنا على معالجة هذا التحدي بفعالية ترك أثرا سلبيا مما جعل حل المشاكل الأخرى في المنطقة أكثر صعوبة. لقد انقضت سنوات وسنوات من المحاولات التي